

دولة ليبيا - وزارة العدل

الجريدة الرسمية

العدد : (2) السنة : الثالثة
5 جمادى الأول 1435 هـ الموافق: 06 / 03 / 2014 ميلادي

محتويات العدد

الصفحة

قوانين صادرة عن المؤتمر الوطني العام - ليبيا

- قانون رقم (1) لسنة 2014 م بشأن رعاية أسر الشهداء والمفقودين بثورة 17 فبراير .
123
- قانون رقم (2) لسنة 2014 م بتقرير بعض الأحكام في شأن حظر الأسلحة والدخائر والمفرقات .
130
- الجداول المرفقة بالقانون رقم (2) لسنة 2014 م بتقرير بعض الأحكام في شأن حظر الأسلحة والدخائر والمفرقات .
135
- قانون رقم (3) لسنة 2014 م بشأن المحاماة
137

قرارات صادرة عن المؤتمر الوطني العام - ليبيا

- قرار مكتب رئاسة المؤتمر الوطني العام رقم (19) لسنة 2013 م في شأن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق وتحديد مهامها .
159
- قرار رقم (83) لسنة 2013 م. بالإذن لمجلس الوزراء في نقل مخصصات مالية .
161
- قرار رقم (84) لسنة 2013 م. بالإذن لمجلس الوزراء في نقل مخصصات مالية .
163

البقية على ظهر الغلاف

نشرت بأمر وزير العدل

- قرار رقم (85) لسنة 2013 م. بالإذن لمجلس الوزراء في نقل
مخصصات مالية . 165
- قرار رقم (86) لسنة 2013 م. في شأن إسقاط عضوية . 167
- قرار رقم (87) لسنة 2013 م. بشأن تنفيذ قراري المؤتمر
رقم 27 و 53 لسنة 2013 م ونقل تبعية غرفة عمليات ثوار
ليبيا لرئاسة الأركان العامة للجيش الليبي. 168

قرارات صادرة عن مجلس الوزراء – ليبيا

- قرار رقم (135) لسنة 2013 م. بتعيين أمين للجنة إدارة الاتحاد
العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة . 170
- قرار رقم (137) لسنة 2013 م بتعديل حكم بالقرار رقم (273)
لسنة 2010 م . 171
- قرار رقم (138) لسنة 2013 م بإضافة حكم إلى قراره رقم (82)
لسنة 2013 م . 173
- قرار رقم (141) لسنة 2013 م المعدل بسحب القرار
رقم (136) لسنة 2012 م المعدل بالقرار رقم (170) لسنة
2012 م سحباً جزئياً و تقرير حكم . 175
- قرار رقم (142) لسنة 2013 م بتنظيم مركز نبوس للإعلام . 177
- قرار رقم (145) لسنة 2013 م بنقل تبعية مكاتب تقدير العقارات.
قرار رقم (163) لسنة 2013 م بمنح الإذن لوزارة الداخلية
بالتعاقد بطريق التكاليف المباشر . 183
- قرار رقم (166) لسنة 2013 م بالموافقة على إيفاد منتسبين
لهيئة شؤون المحاربين للدراسة بالخارج وتقرير بعض الأحكام
بشأنهم . 185
- قرار رقم (282) لسنة 2013 م بمنح صفة مأموري الضبط القضائي
لموظفين بوزارة الاقتصاد . 188

- قرار رقم (283) لسنة 2013 م بتشكيل لجنة تسييرية لبرنامج الخدمات الإلكترونية و تحديد مهامها .
198
- قرار رقم (308) لسنة 2013 م بإنشاء غرفة عمليات أمنية لقوة الردع و التدخل المشتركة .
203
- قرار رقم (316) لسنة 2013 م بشأن معهد بنغازي للتقنية النفطية .
207
- قرار رقم (322) لسنة 2013 م بشأن المعهد العالي للنفط بطبرق .
210
- قرار رقم (325) لسنة 2013 م بشأن جهاز المباحث العامة .
213
- قرار رقم (339) لسنة 2013 م بإنشاء غرفة للعمليات الأمنية المشتركة بمدينة طبرق .
220
- قرار رقم (340) لسنة 2013 م. بتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ قرار المؤتمر الوطني العام رقم (27) لسنة 2013 ميلادية .
223
- قرار رقم (353) لسنة 2013 م. بإنشاء مصلحة النقل البري و تقرير بعض الأحكام .
225
- قرارات صادرة عن لجنة قيد محرري العقود – ليبيا**
- قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (37) لسنة 2013 م .
231
- قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (38) لسنة 2013 م .
235
- قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (39) لسنة 2013 م .
238
- قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (40) لسنة 2013 م .
240
- قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (41) لسنة 2013 م .
242
- قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (42) لسنة 2013 م .
244

**قانون رقم (1) لسنة 2014م.
بشأن رعاية أسر الشهداء والمفقودين بثورة 17 فبراير**

المؤتمر الوطني العام

بعد الاطلاع على:

- الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- القانون المدني وتعديلاته.
- قانون المرافعات المدنية والتجارية وتعديلاته.
- قانون العقوبات وتعديلاته.
- القانون رقم (88) لسنة 1971م. بشأن القضاء الإداري.
- القانون رقم (17) لسنة 1992م. بشأن تنظيم أحوال القاصرين ومن في حكمهم.
- القانون رقم (13) لسنة 1980م. بشأن الضمان الاجتماعي.
- القانون رقم (4) لسنة 2013م. في شأن تقرير بعض الأحكام المتعلقة بذوي الإعاقات المستديمة من مصابي حرب التحرير.
- وعلى ما أقره المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي رقم (151) بتاريخ 19/صفر/1435هجرية، الموافق 22/ديسمبر/2013م.

أصدر القانون الآتي:-

الباب الأول

مادة (1)

- لأغراض تطبيق هذا القانون يكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك.
- 1- **الشهيد:** يُعد شهيداً في تطبيق أحكام القانون.

- كل من قُتل في جبهات القتال وهو يقاتل ضد كتائب النظام السابق.
- كل من قتل إثر إصابته داخل بيته أو في الطرقات أو الأماكن العامة أو المساجد أو في أي مكان آخر بمقذوف أطلقته عليه كتائب النظام السابق.
- كل من تعرض للرمية وقتل أثناء تأدية واجب حراسة الثوار.
- كل من قتله كتائب القذافي.
- كل من قتل برصاصة جراء الرمي العشوائي في الهواء أثناء مشاركته في المظاهرات المؤيدة لثورة 17 فبراير.
- كل من توفي بسبب انفجار في مخزن أسلحة على أن يكون وقت الانفجار يؤدي عملاً لصالح المجاهدين بالإمداد أو الحراسة.
- كل من قُتل وقت تقديمه للخدمات الطبية أو الإسعاف أو غير ذلك من الخدمات المقدمة لصالح ثوار 17 فبراير.
- كل من قتل نفسه بالخطأ بسبب سوء استعماله أو بالخطأ من أحد رفاقه بشرط أن يكون ذلك في جبهات القتال أو أثناء تأديته عملاً لصالح ثوار 17 فبراير بالإمداد أو الحراسة أو غير ذلك.
- في غير الأحوال السابقة ومع عدم الإخلال بالشروط المنصوص عليها بهذا القانون يُعد شهيداً كل من استشكل في أمره وعرضت نازلته على المجلس الأعلى للإفتاء وصدرت لصالحه فتوى تمنحه صفة الشهيد.
- 2- **المفقود:** كل غائب لم تعرف حياته من وفاته فقد أثناء حرب التحرير.
- 3- **أسرة الشهيد أو المفقود:** أقاربه حتى الدرجة الأولى.
- 4- **الرعاية:** هي جميع أنواع المزايا المادية والمعنوية التي يمنحها هذا القانون لأسرة الشهيد أو المفقود.
- 5- **المنحة:** قيمة مالية تدفع لأسرة الشهيد والمفقود.

6- **الوزارة:** وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين.

7- **اللائحة التنفيذية:** اللائحة التي تصدر تنفيذاً لأحكام هذا القانون.

مادة (2)

لتطبيق أحكام هذا القانون يشترط تحقق ما يلي:

1- أن تكون واقعة الاستشهاد أو الفقد حصلت في الفترة من 15 فبراير سنة 2011م. إلى 23 أكتوبر سنة 2011م. ويستثنى من ذلك من أصيب خلال تلك الفترة واستشهد متأثراً بجراحه في فترة لاحقة لها، ويجوز بقرار من القائد الأعلى للقوات المسلحة اعتبار من استشهد أو فقد في معارك استكمال التحرير اللاحقة لتاريخ 23 أكتوبر 2011م. خاضعاً لأحكام هذا القانون.

2- ألا يكون المستفيد من أحكام هذا القانون ممن ثبتت مناهضتهم لثورة 17 فبراير ومعاداتهم لها في أي وقت من الأوقات، وبأي شكل من الأشكال.

3- أن يكون المستفيد من أحكام هذا القانون لبيبي الجنسية ويستثنى من ذلك الأجنبي المنتمي لأسرة شهيد أو مفقود لبيبي الجنسية والأجنبي الذي شارك في القتال ضد كتائب النظام السابق.

الباب الثاني

مادة (3)

تتولى الوزارة مهمة تنفيذ أحكام هذا القانون بما يكفل رعاية المشمولين به.

مادة (4)

بموجب أحكام هذا القانون تُنشأ هيئة عامة تُسمى **(الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين)** تكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة تتبع مجلس الوزراء، تسند لها مهمة البحث والتعرف على

المفقودين وتؤول إليها كافة الحقوق والالتزامات المتعلقة بهذا الاختصاص، وينظم عملها بموجب لوائح وقرارات تصدر عن مجلس الوزراء.

الباب الثالث

آلية حصر المستفيدين وطرق الطعن

مادة (5)

تتشأ لجنة مركزية لحصر المستفيدين تتبع وزارة أسر الشهداء والمفقودين تشكل بقرار من وزير رعاية أسر الشهداء والمفقودين، ويتم تسمية أعضائها من بين أعضاء اللجان المختصة بشؤون المستفيدين من أحكام هذا القانون والقائمة قبل صدوره من مختلف مدن ليبيا، ويكون اختيار رئيسها بطريق الاقتراع السري المباشر من قبل أعضاء اللجنة، وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الهيكل التنظيمي لها، وطريقة عملها وميزانيتها.

مادة (6)

تتولى اللجنة المركزية المهام الآتية:

- 1- التحقق من انطباق المعايير والضوابط المقررة في هذا القانون على المشمولين بأحكامه.
- 2- إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على مستوى ليبيا للمشمولين بأحكام هذا القانون.
- 3- البت في طلبات الانتساب بالقبول أو الرفض، وكذلك طلبات النقل من سجل المفقودين إلى سجل الشهداء بأغلبية ثلثي أعضائها خلال ستين يوماً من تاريخ عرض الطلب عليها من قبل اللجنة الفرعية، على أن يكون قرارها بالرفض مسبباً.
- 4- تقصي الحقائق والنظر في التظلمات المقدمة بشأن إسقاط قيد من صدر لمصلحته قرار باعتباره شهيداً أو مفقوداً أو مستفيداً بأغلبية أعضائها

العدد (2)

رقم الصفحة 127

خلال ستين يوماً من تاريخ عرض التظلم عليها، على أن يكون قرارها بإسقاط القيد مسيئاً.

مادة (7)

تُنشأ بقرار من اللجنة المركزية لجان فرعية حسب الحاجة تكون مهمتها تقصي الحقائق واستلام الوثائق وفرزها والتحقق من كون مقدم الطلب من المشمولين بأحكام هذا القانون، وإبداء رأيها بشأن التظلمات المقدمة من ذوي الشأن والمتعلقة بإسقاط القيد، على أن تمارس مهامها في نطاق الاختصاص المكاني للفرع، وتعرض نتائجها وتوصياتها على اللجنة المركزية للبت فيها، عملاً بالفقرة الرابعة من المادة السادسة من هذا القانون.

مادة (8)

لكل ذي مصلحة حق الطعن في القرارات النهائية الصادرة عن اللجنة المركزية المنصوص عليها بالبندين الثالث والرابع من المادة السادسة من هذا القانون أمام دوائر القضاء الإداري بمحاكم الاستئناف خلال ستين يوماً من تاريخ العلم اليقيني بالقرار.

الباب الرابع

الحقوق المقررة للمستفيدين من القانون

مادة (9)

تمنح أسرة الشهيد والمفقود المزايا و الحقوق المعنوية الآتية:

- 1- الوسام الذهبي لمن كان له دور نضالي في تحرير الوطن والدفاع عنه ضد قوات النظام الهالك السابق.
- 2- إحياء ذكراهم الخالدة في المناسبات الوطنية والقومية وتكريم أسرهم بما يليق وحجم تضحياتهم.

- 3- منح أسر الشهداء حصة سنوية محددة في أفواج الحجيج لأداء فريضة الحج مرة واحدة لكل مستفيد.
- 4- تسمية بعض الشوارع والساحات العامة والقاعات والمؤسسات التعليمية والثكنات العسكرية وغيرها من الأماكن ذات الصلة بنضالهم الوطني بأسمائهم.
- 5- تضمين المناهج التعليمية مواقفهم البطولية وتضحياتهم النبيلة بما يكفل تعليم النشء معاني الشهامة والشجاعة والبطولة وينمي عندهم الحس الوطني.

مادة (10)

تمنح أسرة الشهيد والمفقود المزايا والحقوق المادية الآتية:

- 1- منحة شهرية تعادل مرتب أعلى رتبة عسكرية في الدولة لأسرة الشهيد والمفقود، ويشترط لاستحقاق هذه المنحة أن يكون المستفيد ممن يلزم الشهيد أو المفقود شرعاً بإعالتة في حال حياته من أقاربه حتى الدرجة الأولى، وتنتهي مدة استحقاقها بالوفاة أو بلوغ القصر سن الرشد.
- 2- إلزام الدولة بالرعاية الصحية الممتازة لهم بإيجاد نظام تأمين طبي يوافق أحكام الشريعة الإسلامية لتأمين العلاج الطبي في الداخل والخارج.
- 3- الأولوية في التدريب والتأهيل والدراسة بالداخل والخارج لكل مستفيد يستكمل فيها متطلبات الدراسة.
- 4- تخفيض ثمن تذاكر السفر الخاصة بوسائل النقل العامة المحلية بمقدار النصف.
- 5- توفير فرص عمل مناسبة لدى أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والخاصة.
- 6- الأولوية في منح القروض السكنية والتجارية عملاً بالتشريعات النافذة.

الباب الخامس**العقوبات****مادة (11)**

مع عدم الإخلال بعقوبة أشد يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة تعادل قيمة المزايا المالية المتحصل عليها كل من تعمد تقديم بيانات أو مستندات أو قرارات تتضمن وقائع غير صحيحة ترتب عليها اعتباره هو أو غيره ضمن المستفيدين من أحكام هذا القانون.

الباب السادس**أحكام ختامية****مادة (12)**

تصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون عن مجلس الوزراء بناء على عرض من وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين بالتنسيق مع اتحاد روابط ومنظمات وجمعيات أسر الشهداء والمفقودين .

مادة (13)

لا تخل أحكام هذا القانون بأية مزايا أو منافع أخرى مقررة للمستفيدين منه بموجب التشريعات النافذة.

مادة (14)

يُعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية، ويُلغى كل تشريع يخالف أحكامه.

المؤتمر الوطني العام

صدر في طرابلس

بتاريخ: 18/ربيع الأول/1435هـ.

الموافق: 9/يناير/2014م.

قانون رقم (2) لسنة 2014م. بتقرير بعض الأحكام في شأن حظر الأسلحة والذخائر والمفرقات

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع على:-

- الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- القانون العقوبات والقوانين المكملة له.
- قانون الإجراءات الجنائية وتعديلاته.
- قانون الأسلحة والذخائر والمفرقات الصادر في 13 يوليو لسنة 1967م.
- القانون رقم (7) لسنة 1981م. بشأن حيازة الأسلحة والذخائر والمفرقات.
- القانون رقم (37) لسنة 1991م. بإصدار قانون العقوبات العسكرية.
- القانون رقم (29) لسنة 1994م. بشأن أسلحة الصيد وذخائرها.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي التاسع والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الأحد بتاريخ الثاني عشر من شهر صفر/1435هـ. الموافق للخامس عشر من شهر ديسمبر/2013م.

أصدر القانون الآتي:

المادة الأولى

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالأسلحة والمفرقات وفقاً لما هو مبين فيما يلي:-

- الأسلحة الثقيلة وهي المدرجة في الجدول رقم (1).
- الأسلحة المتوسطة وهي المدرجة في الجدول رقم (2).

- الأسلحة الخفيفة وهي المدرجة في الجدول رقم (3).
- المفرقات وهي المواد المدرجة في الجدول رقم (4).

المادة الثانية

يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أي شخص أو مجموعة أشخاص من غير المرخص لهم بذلك يقومون بتحريك أو نقل أو التجول بأية مركبات أو آليات عسكرية أو ذات طابع عسكري مسلحة أو مدنية تحمل أسلحة عليها داخل المدن والقرى أو على الطرقات العامة.

كما يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات كل من استعمل الأسلحة أيا كان نوعها لمحاصرة مقر من المقار العامة أيا كانت طبيعتها بما في ذلك المقار التابعة للشركات العامة والمصانع والحقول والموانئ النفطية وما في حكمها، أو التعرض للعاملين فيها، ويجوز في حالة المحاصرة أو التحرك أو النقل أو التجول أو التعرض قيام أفراد الجيش والشرطة باستعمال القوة لمنع ذلك.

المادة الثالثة

يُعاقب بالسجن وبغرامة لا تزيد على عشرين ألف دينار ولا تقل عن عشرة آلاف دينار كل من حاز أو أحرز أو جلب أو صدر أو نقل أو سلّم بالذات أو بالواسطة سلاحاً من الأسلحة الثقيلة بقصد الاتجار أو تاجر بها بالفعل.

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد عن عشر سنوات، وبغرامة لا تزيد عن عشرة آلاف دينار ولا تقل عن خمسة آلاف دينار، إذا كان السلاح من الأسلحة المتوسطة أو مادة تعتبر من المفرقات، وإذا كان السلاح من الأسلحة الخفيفة غير المرخص بها تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات، والغرامة التي لا تزيد عن خمسة آلاف دينار ولا تقل عن ألفين وخمسمائة دينار.

المادة الرابعة

يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنوات كل من حاز أو أحرز سلاحاً من الأسلحة الثقيلة بقصد غير الاتجار، وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات إذا كان السلاح من الأسلحة المتوسطة أو من المفرقات، وإذا كان السلاح من الأسلحة الخفيفة غير المرخص بها تكون العقوبة السجن.

المادة الخامسة

يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سبع سنوات كل من حاز أو أحرز أو جلب أو صدر ذخائر للأسلحة الثقيلة بقصد الاتجار أو تاجر بها بالفعل تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات إذا كانت الذخائر تخص الأسلحة المتوسطة، وإذا كانت الذخائر تخص الأسلحة الخفيفة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين.

المادة السادسة

يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات كل من حاز أو أحرز ذخائر لأسلحة ثقيلة بقصد آخر غير قصد الاتجار، وتكون العقوبة السجن إذا كانت ذخائر الأسلحة متوسطة، وتكون العقوبة الحبس إذا كانت الذخيرة لأسلحة خفيفة غير مرخص بها.

المادة السابعة

تُزاد العقوبة بمقدار لا يجاوز الثلث عن حمل السلاح في الأماكن العامة، كما تزداد بمقدار لا يجاوز الثلثين إذا ارتكب أحد الأفعال المنصوص عليها في هذا القانون بقصد الإخلال بالأمن العام، أو بالوحدة الوطنية، أو بالسلم الاجتماعي، أو استعمل بقصد فرض أفكار أو مطالب أياً كانت، أو تم الحصول عليه عن طريق أي طرف أجنبي، أو كانت الحيازة أو الإحراز في إطار الانتماء لتنظيم قبلي أو جهوي أو حزبي أو فكري محلي أو أجنبي.

المادة الثامنة

يُعفى من العقاب كل من سلم ما بحوزته من أسلحة أو ذخائر إلي أي مركز شرطة، أو مديرية أمن، أو للنياحة العامة، أو لوحدات الجيش الوطني، خلال تسعين يوماً من تاريخ سريان هذا القانون.

وتُصرف بالطريق الإداري مكافأة مالية وفق ضوابط يحددها وزير الداخلية لكل من قام بتسليم أسلحة أو ذخائر أو مفرقات للجهات المختصة.

كما يُعفى من العقاب كل من حاز أو أحرز سلاحاً خفيفاً وتقدم للحصول على ترخيص خلال الميعاد المحدد في الفقرة السابقة.

المادة التاسعة

يُعاقب بغرامة لا تزيد عن خمسة آلاف دينار ولا تقل عن ألفين و خمسمائة دينار كل مسؤول محلي تضبط في دائرته أسلحة أو ذخائر لم يتم تسليمها إذا ثبت أنه على علم بوجودها ولم يبلغ عنها، وتتعدد العقوبة بتعدد الجرائم التي يعلم بها.

المادة العاشرة

يُعفى من العقوبة كل من بادر بعد انتهاء المهلة المحددة في هذا القانون بإبلاغ الجهات المختصة عن الجريمة قبل علمها بها.

وتُستبدل عقوبة السجن بعقوبة السجن المؤبد، وتخفف باقي العقوبات إلى النصف إذا حصل الإبلاغ بعد علم الجهات المختصة بالجريمة متى أدى الإبلاغ إلى كشف عن معلومات جوهرية تتعلق بالجريمة أو مرتبها.

المادة الحادية عشرة

تأمر المحكمة بنشر ملخص الحكم بالإدانة الصادر في أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون في ثلاث جرائد على نفقة المحكوم عليه.

المادة الثانية عشرة

تُمنح بالطريق الإداري مكافأة مالية لكل من ضبط أسلحة، أو اشترك في ضبطها، أو أبلغ عن وجودها، أو أرشد إليها، وفق ضوابط يحددها وزير الداخلية.

المادة الثالثة عشرة

تتولى الدولة عبر أجهزتها التنفيذية المختصة دون غيرها استيراد الأسلحة بمختلف أنواعها والمفرقات والذخائر.

المادة الرابعة عشرة

تُلغى المادة (23) مكرر من قانون الأسلحة والذخائر والمفرقات الصادر في 13 يوليو 1967 ميلادي.

المادة الخامسة عشرة

تتولى وزارة الداخلية إعداد قوائم دورية تحدد فيها حائزي السلاح الثقيل والمتوسط الرافضين تسليمه للجهات المختصة، تجدد وتنشر دورياً في وسائل الإعلام، وتعمم على الجهات الحكومية بوصفهم يشكلون خطراً على الأمن القومي.

المادة السادسة عشرة

يُعمل بأحكام هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 18/ربيع الأول/1435هـ.

الموافق: 19/يناير/2014م.

الجدول المرافقة
بالقانون رقم (2) لسنة 2014م.
بتقرير بعض الأحكام
في شأن حظر الأسلحة والذخائر والمفرقات.

الجدول رقم (1):

ويشمل الأسلحة الثقيلة وهي:

- 1- الرشاشات والمدافع ذات العيار الذي يزيد عن (20ملم).
- 2- القواذف والمقذوفات الصاروخية.

الجدول رقم (2):

ويشمل الأسلحة المتوسطة وهي:

- 1- البنادق الرشاشة .
- 2- الرشاشات ذات العيار الذي لا يزيد عن (20ملم).

الجدول رقم (3):

ويشمل الأسلحة النارية الخفيفة وسائر الأدوات التي أعدت بطبيعتها لإيذاء الأشخاص وذلك على الوجه الآتي:

- 1- الأسلحة البيضاء وهي:-
 السيوف (عدا سيوف المبارزة الرياضية)- السونكات- الخناجر-
 الرماح- السكاكين ذات الحدين وذات الحد ونصف- نصال الرماح - النبال
 وأنصالها- عصا الشيش- القضبان المدببة أو المصقولة التي تثبت بالعصي
 والدبوس- عصا تنتهي بكرة ذات أشواك - الملكمة الحديدية.
- 2- الأسلحة النارية غير المشخنة وهي الأسلحة النارية ذات المسورة
 المضغوطة من الداخل.
- 3- الأسلحة النارية المشخنة وهي:

أ- المسدسات بجميع أنواعها.

ب- البنادق المشخشة من أي نوع.

الجدول رقم (4):

ويشمل المفرقات وهي:

- البارود والنيتروكليسرين والديناميت والقطن المفرق والمسحوقات المتفجرة وفولماتات الزئبق، أو المعادن الأخرى، والجلتين، وكل مادة قابلة للانفجار، والقنابل، وكل جهاز أو أداة بها مواد متفجرة، والغازات الخانقة أو المعمية أو المؤذية على أي وجه.

قانون رقم (3) لسنة 2014م. بشأن المحاماة

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع على:

- الإعلان الدستوري الصادر في 3 أغسطس 2011م.
- القانون رقم (10) لسنة 1990م. بشأن إعادة تنظيم مهنة المحاماة ولائحته التنفيذية.
- قانون نظام القضاء رقم 6 لسنة 2006 وتعديلاته.
- القانون المدني وتعديلاته والقوانين المكملة له.
- قانون المرافعات المدنية والتجارية وتعديلاته.
- قانون الإجراءات الجنائية وتعديلاته.
- قانون العقوبات وتعديلاته.
- قانون العقوبات وتعديلاته.
- القانون رقم 13 لسنة 1980م. بشأن الضمان الاجتماعي وتعديلاته.
- وعلى اجتماع المؤتمر الوطني العام العادي رقم (153) المنعقد بتاريخ 26/صفر/1435هـ. الموافق 29/ديسمبر/2013م.

أصدر القانون الآتي:

الباب الأول

مهنة المحاماة أهدافها وشروط مزاومتها

الفصل الأول: مهنة المحاماة وأهدافها

مادة (1)

المحاماة مهنة حرة مستقلة، وهي ركن من أركان العدالة، تعمل على تحقيقها وعلى حماية الحقوق والحريات.

مادة (2)

المحامي ينوب ويدافع عن الأشخاص الطبيعية والاعتبارية لدى جميع المحاكم والنيابات والهيئات القضائية والإدارية والتأديبية، كما يقدم الاستشارات القانونية.

الفصل الثاني: شروط مزاوله مهنة المحاماة

المادة (3)

يُباشِر مهنة المحاماة كل من قيد أو يعاد قيده في الجدول بناء على طلبه إذا توفرت فيه الشروط اللازمة الواردة بهذا القانون.

المادة (4)

يشترط في طالب القيد للاشتغال بمهنة المحاماة ما يلي:

- 1- أن يكون ليبي الجنسية.
- 2- أن يكون مقيماً في ليبيا إقامة فعلية.
- 3- أن يكون كامل الأهلية ولم يسبق الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف، أو الأمانة، أو متعلقة بالتزوير، أو السرقة، أو النصب، أو شهادة الزور.
- 4- أن يكون حاصلًا على الإجازة الجامعية في القانون أو في الشريعة من إحدى الجامعات الليبية العامة أو الخاصة بعد اعتماده طبقاً للتشريعات النافذة أو ما يعادلها من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها.
- 5- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.
- 6- ألا يكون قد صدر ضده حكم أو قرار تأديبي بالعزل أو الفصل من الوظيفة أو من إحدى المهن الأخرى كمهنتي محرري العقود والمحضرين وغيرهما.
- 7- ألا يكون قد أساء لمهنة المحاماة أو المحامين بالقول أو الفعل أو الاستهزاء.

رقم الصفحة 139

العدد (2)

8- أن يقدم طالب القيد لأول مرة لمزاولة مهنة المحاماة موافقة من أحد المحامين المقبولين للترافع أمام المحكمة العليا أو محاكم الاستئناف بقبول مقدم الطلب للعمل بمكتبه خلال مدة التمرين، وأن يجتاز امتحاناً تحريرياً وشفهياً في الميعاد الذي تحدده النقابة.

المادة (5)

تُنشأ جداول بنقابة المحامين تتضمن اسم المحامي وتاريخ قيده ومحل إقامته وعنوان مكتبه وتتكون الجداول من:

- 1- جدول المحامين المقبولين للترافع لدى المحكمة العليا.
- 2- جدول المحامين المقبولين للترافع لدى محاكم الاستئناف.
- 3- جدول المحامين المقبولين للترافع لدى المحاكم الابتدائية.
- 4- جدول المحامين تحت التمرين.
- 5- جدول المحامين غير المشتغلين.
- 6- جدول المحامين المتقاعدين.

الباب الثاني

الترافع أمام المحاكم

الفصل الأول: درجات الترافع

المادة (6)

يُعد محامياً من تم قبوله وحلف اليمين وتم قيده بجدول المحامين المقبولين للترافع لدى المحكمة العليا أو محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية أو تحت التمرين.

المادة (7)

المحامي تحت التمرين

يتم القيد بجدول المحامين تحت التمرين بقرار من لجنة قبول المحامين بالنقابة بناء على طلب كتابي مرفق به المستندات الدالة على توفر الشروط المنصوص عليها بالمادة الرابعة من هذا القانون.

المادة (8)

مدة التمرين

مدة التمرين بالمحاماة سنتان يقضيها المحامي تحت التمرين بمكتب أحد المحامين المقبولين للترافع أمام المحكمة العليا أو محاكم الاستئناف.

المادة (9)

يجوز للمحامي تحت التمرين الترافع عن المتقاضين أمام المحكمة الابتدائية بجميع دوائرها بتفويض من المحامي الذي يتمرن بمكتبه.

المادة (10)

الترافع لدى المحاكم الابتدائية

يشترط لقيد اسم المحامي للترافع أمام المحاكم الابتدائية ما يلي:

- 1- تقديم شهادة من المحامي الذي أتم المتمرن التمرين بمكتبه تُفيد أنه أتم التمرين.
- 2- تقديم تقرير عن كفايته في المهنة وفقاً للنموذج المعد من النقابة، وأن يثبت من واقع أعماله ما يؤهله للترافع أمام المحاكم الابتدائية.

المادة (11)

الترافع لدى محاكم الاستئناف

يشترط لقيد اسم المحامي للترافع أمام محاكم الاستئناف ما يلي:

- 1- أن يكون قد اشتغل ومارس مهنة المحاماة فعلياً مدة أربع سنوات من تاريخ قبوله بجدول المحامين المقبولين للترافع أمام المحاكم الابتدائية.
- 2- أن يثبت من واقع أعماله ما يؤهله للترافع أمام محاكم الاستئناف .

المادة (12)

الترافع لدى المحكمة العليا

يشترط في قيد اسم المحامي بجدول المحامين المقبولين للترافع أمام المحكمة العليا أن يكون قد اشتغل ومارس مهنة المحاماة فعلياً مدة ست سنوات أمام محاكم الاستئناف، ويجب أن يقدم ما يثبت عدم انقطاعه عن

مزاولة مهنة المحاماة من النقابة الفرعية، وأن يثبت من واقع أعماله ما يؤهله للترافع أمام المحكمة العليا.

الفصل الثاني: أحكام مشتركة

المادة (13)

1- يقدم طلب القيد في إحدى جداول المحامين سالفة الذكر إلى فرع نقابة المحامين بدائرة محكمة الاستئناف الواقع في نطاقها مكتب مقدم الطلب أو مكتب المحامي المشرف بطلب كتابي وفقاً للإجراءات التي تحددها النقابة، وبعد التأكد من استيفاء الشروط والمستندات اللازمة يحال الطلب إلى لجنة قبول المحامين المختصة.

2- تشكل سنوياً بقرار من مجلس النقابة لجنة لقبول المحامين يكون مقرها بمقر نقابة المحامين، تتألف من رئيس وعضو عن كل نقابة فرعية لا تقل درجة ترافع كل منهم عن المحكمة العليا، ويكون انعقادها صحيحاً بحضور خمسة أعضاء برئاسة أقدمهم، ويكون للجنة أمين للسر من موظفي النقابة.

تجتمع لجنة قبول المحامين بدعوة من رئيسها للبت في طلبات القيد والتحقق من توفر الشروط اللازمة .

3- يعهد رئيس لجنة قبول المحامين إلى أحد أعضاء اللجنة بإعداد تقرير حول مدى استيفاء طالب القيد للشروط اللازم توفرها وفقاً للقانون.

4- على لجنة قبول المحامين أن تبت في طلبات قيد المحامين بأحد الجداول المنصوص عليها في المواد السابقة بقرار مسبب خلال شهرين من تاريخ عرض طلب القيد في اجتماع اللجنة، وتصدر قراراتها بأغلبية الآراء.

المادة (14)

1- استثناء من المادة السابقة تشكل بقرار من مجلس النقابة لجنة تسمى لجنة قبول المحامين لدى المحكمة العليا، تكون برئاسة نقيب المحامين

- وعضوية ستة أعضاء من المحامين المقبولين للترافع لدى المحكمة العليا يكون مقرها بمقر نقابة المحامين.
- 2- تجتمع اللجنة المشار إليها في الفقرة السابقة بدعوة من رئيسها للبت في طلبات القيد بجدول المحامين المقبولين للترافع لدى المحكمة العليا.
- 3- يعهد نقيب المحامين إلى أحد أعضاء لجنة القبول لدى المحكمة العليا بإعداد تقرير حول مدى استيفاء طالب القيد للشروط اللازم توفرها قانوناً، ومدى كفايته للترافع أمام المحكمة العليا من واقع أعماله ويجوز أن يخضع طالب القيد لامتحان شفوي أو تحريري.
- 4- يجب على اللجنة البت في طلبات القيد بقرار مسبب خلال ستة أشهر من تاريخ عرض الطلب في اجتماعها، ويعد فوات تلك المدة دون البت في طلب القيد رفضاً للطلب.
- 5- تصدر قرارات اللجنة بأغلبية الآراء.
- 6- ولمن رفض طلبه إعادة تقديم الطلب بعد سنة من رفض طلبه السابق.

المادة (15)

- 1- تبلغ قرارات قيد المحامين التي تصدر وفقاً للمادتين السابقتين إلى وزير العدل ورئيس المحكمة العليا والنائب العام ورؤساء محاكم الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية، وتنشر في الجريدة الرسمية.
- 2- لكل ذي مصلحة الطعن في القرارات الصادرة من إحدى لجنتي قبول المحامين أمام القضاء الإداري خلال ستين يوماً من تاريخ العلم أو النشر.

المادة (16)

المحامي غير المشتغل

- يُنقل المحامي المشتغل إلى جدول المحامين غير المشتغلين في الحالات الآتية:
- 1- عند تنفيذ حكم قضائي يقضي بالحبس أو السجن.
- 2- عند حبسه احتياطياً على ذمة التحقيق طيلة مدة الحبس.
- 3- صدور قرار تأديبي بوقفه عن العمل أو عزله أو شطب اسمه من الجدول.

العدد (2)

رقم الصفحة 143

- 4- بقرار من مجلس نقابة المحامين في الأحوال التي يجوز فيها ذلك.
- 5- بقرار من النقابة الفرعية التابع لها المحامي في الحالات الآتية:
 - أ- بطلب من المعني بالأمر.
 - ب- إذا لم يدفع الاشتراكات السنوية أو لم يف بالتزاماته تجاه النقابة بعد مضي شهر من التنبيه عليه بالدفع برسالة مسجلة بعلم الوصول أو بإعلانه على يد محضر أو علمه اليقيني بضرورة الدفع.
 - ج- إذا فقد شرط من الشروط اللازم توفرها للقيود في جدول المحامين أو توفرت إحدى الحالات التي تحول دون القيام بمزاولة المهنة.
 - د- إذا عجز المعني لأسباب صحية عن مزاولة المهنة.
 - هـ- إذا كلف المحامي من طرف الدولة أو جهة عامة أو خاصة بمهمة غير محددة المدة تحول دون تفرغه لمهنة المحاماة يحال على جدول المحامين غير المشتغلين.

المادة (17)

يحظر على المحامي غير المشتغل أو الموقوف مزاولة مهنة المحاماة، ويكلف رئيس النقابة الفرعية المختصة محامياً أو أكثر لتصفية مكتبه وقفله مدة عدم الاشتغال.

المادة (18)

في حالة وفاة المحامي أو شطب اسمه أو استحالة قيامه بتنفيذ الوكالة تندب النقابة الفرعية محامياً آخر أو أكثر يحل محل زميله مؤقتاً لحين قيام الموكل بتوكيل محام آخر، ويقوم قرار النقابة الفرعية مقام التوكيل الصادر من صاحب الشأن.

المادة (19)

تبلغ النقابة الفرعية القرار الصادر وفقاً للمادتين السابقتين إلى نقابة المحامين وعلى نقابة المحامين إبلاغ وزير العدل ليتولى إبلاغ كافة المحاكم والنيابات.

الباب الثالث**واجبات المحامي وحقوقه والمحظورات عليه****الفصل الأول: واجبات المحامي****المادة (20)**

يؤدي المحامي بعد قيده في إحدى الجداول أمام إحدى دوائر محاكم الاستئناف أو المحكمة العليا بحسب الأحوال اليمين القانونية التالية:
"أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمالي بأمانة وشرف ساعياً إلى تطبيق القانون وإقامة العدل وحماية الحريات والحقوق ومراعاة تقاليد المهنة والمحافظة على أسرارها".

المادة (21)

يُمارس المحامي مهنة المحاماة بنفسه أو بالاشتراك مع غيره من المحامين.

واستثناء من أحكام القانون المدني والتجاري يجوز للمحامين تأسيس شركات مهنية للمحاماة تثبت لها الشخصية القانونية بقيدها بسجل خاص بالنقابة، وتبين اللائحة التنفيذية الأحكام التفصيلية الخاصة بها.

المادة (22)

يجب على المحامي أن يتخذ مكتباً لائقاً لمزاولة مهنة المحاماة، ولا يجوز فتح فرع للمكتب، ولا يجوز للمحامي العمل بالمشاركة في أكثر من مكتب.
ويجب على المحامي إبلاغ نقابة المحامين وفرع النقابة المختص بكل تغيير يطرأ على عنوان مكتبه، وفي حالة تغيير عنوان المكتب دون إبلاغ النقابة يكون العنوان السابق معدوداً موثقاً قانونياً للمحامي يصح إعلانه فيه وتوجيه المراسلات إليه.

المادة (23)

يجب الحصول على إذن من النقابة قبل اتخاذ أي إجراء قانوني من محام ضد محام آخر، ويصدر الإذن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلبه، ويعتبر فوات المدة المشار إليها بغير رد على الطلب إذناً باتخاذ الإجراء.

الفصل الثاني: حقوق المحامي

المادة (24)

يحق للمحامي الحضور والمرافعة نيابة عن ذوي الشأن أو معهم أمام المحاكم والنيابات ومأموري الضبط القضائي واللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي أو التأديبي وجميع الجهات التي تباشر تحقيقاً جنائياً أو إدارياً.

كما يحق له الترافع وإبداء المشورة القانونية لكافة الأشخاص الطبيعية أو الأشخاص الاعتبارية، ولا يجوز تنفيذ الأحكام القضائية إلا بموجب وكالة رسمية من صاحب الشأن.

المادة (25)

يحق للمحامي غير الليبي الترافع أمام الدرجة المقابلة لدرجته المقررة في بلاده في قضية معينة بإذن خاص من نقيب المحامين، وذلك بالتعاون مع محام ليبي مقبول للترافع أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى بشرط المعاملة بالمثل.

وعلى كل الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا قبل أن تباشر أي نشاط لها الاستعانة بمحام ليبي لا تقل درجة ترافعه عن محاكم الاستئناف، ويسري هذا الحكم طيلة فترة ممارسة نشاطها في ليبيا .

المادة (26)

يحق للمحامي حبس المستندات أو الأموال بما يعادل مطلوبه من الأتعاب إذا لم يكن قد استوفى أتعابه.

المادة (27)

يكون للمحامي كافة الحصانات المقررة قانوناً لأعضاء الهيئات القضائية.

المادة (28)

لا يجوز الحجز على مكتب المحامي وما به من منقولات تقتضيها أعمال المهنة، ولا يجوز الاستيلاء على المكتب أو إخلائه إلا بحكم قضائي.

الفصل الثالث: أتعاب المحامي

المادة (29)

للمحامي الحق في تقاضي أتعاب عما يقوم به من أعمال في نطاق مهنته، وله الحق في استيفاء كافة النفقات التي يتكبدها في سبيل تنفيذ الوكالة.

ويستحق المحامي الأتعاب المتفق عليها ولو انتهت القضية صلحاً أو تحكيمياً أو تم عزله ما لم يتفق على خلاف ذلك. ويكون لأتعاب المحامي حق امتياز يلي مباشرة حق الخزانة العامة على ما آل لموكله من أموال في الدعوى موضوع الوكالة.

المادة (30)

يُبرم المحامي مع موكله اتفاقاً يحدد بموجبه قيمة الأتعاب المتفق عليها وكيفية الوفاء بها، وإذا لم يوجد اتفاق مكتوب تقدر الأتعاب بمعرفة النقابة الفرعية أو اللجنة المشكلة لهذا الغرض، وتكون تقديراتها ملزمة لذوي الشأن، ويعطى الاتفاق المبرم أو تقدير الأتعاب من قبل النقابة أو اللجنة قوة السند التنفيذي، ويمنح الصيغة التنفيذية بأمر من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة.

الفصل الرابع: المحظورات على المحامي**المادة (31)**

لا يجوز للمحامي الجمع بين المحاماة وما يأتي:

- أ- الوزارات وما في حكمها.
- ب- رئاسة أو عضوية المجالس التشريعية والبلدية.
- ج- التوظيف في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات والشركات العامة، ويستثنى من ذلك الاشتغال بالتدريس لمواد الشريعة والقانون في الجامعات والمعاهد العليا.
- د- رئاسة مجالس إدارة الشركات .
- هـ- احتراف التجارة أو الاشتغال بأي عمل آخر لا يلائم وكرامة المهنة.

المادة (32)

لا يجوز للمحامي تمثيل مصالح متعارضة، ولا يجوز له إفشاء الأسرار التي علم بها عن طريق مهنته ولو بعد انتهاء الوكالة، ويستثنى من ذلك حالة ذكر تلك الأسرار للحيلولة دون ارتكاب جريمة.

ولا يجوز له أداء الشهادة في نزاع موكل فيه أو أعطى فيه استشارة إلا بإذن كتابي من الموكل أو بموافقه في الجلسة أمام المحكمة المختصة.

المادة (33)

لا يجوز للمحامي قبول الدفاع في أي دعوى إلا بعد أن يتحقق من أن ذا الشأن لم يسبق له توكيل محام آخر، فإذا كان قد وكل محامياً فيتعين عليه إحضار موافقة كتابية تفيد عدم ممانعة محاميه السابق من توكيل محامٍ آخر.

المادة (34)

لا يجوز للمحامي تسليم المستندات أو الوثائق أو الأوراق القضائية أو الأموال المودعة لديه من طرف موكله أو الأموال التي يستلمها تنفيذاً لحكم

قضائي إلا لموكله أو خلفه أو من ينوب عنه بمقتضى القانون أو بتوكيل خاص.

المادة (35)

لا يجوز للمحامي أن يشرك معه غير المحامين في دراسة القضايا وإبداء الرأي القانوني وإعداد المذكرات وغيرها، ولا يجوز له أن يتخذ وسائل الدعاية أو الترغيب أو الاستعانة بالوسطاء في مزاوله المهنة، ولا يجوز له تخصيص نسبة أو حصة من الأتعاب لغير المحامين.

المادة (36)

لا يجوز لمن امتهن المحاماة بعد تركه للقضاء أو النيابة العامة أو المحاماة العامة أو إدارة القضايا أو الاستشارة للشركات والجهات العامة أن يقبل الوكالة بنفسه أو مع غيره دعوى كانت وقائعها معروضة عليه أو مسند له الدفاع فيها عن أحد الخصوم.

المادة (37)

لا يجوز للمحامي إنهاء عقد الوكالة قبل إبلاغ موكله أو إبلاغه على يد محضر بالتنصل من الوكالة، وعلى المحامي الاستمرار في تنفيذ الوكالة لمدة ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ إعلان الإبلاغ ما لم يقيم موكله بتوكيل محام آخر قبل انتهاء الأجل، وفي جميع الأحوال لا يجوز للمحامي التخلي عن الوكالة على نحو يضر بموكله مثل (تفويت مواعيد إجراء أو طعن أو اعتراض أو تفويت مواعيد حضور أو خبرة أو غيرها مما يمكن تداركه).

الباب الرابع

في المساعدة القضائية

المادة (38)

يُكلف رئيس فرع نقابة المحامين أحد المحامين بالحضور والمرافعة عن

المعني في الحالات التالية:-

رقم الصفحة 149

العدد (2)

1- طلب إحدى المحاكم في دعاوى الجنايات وغيرها بتكليف محام للدفاع عن المتهم.

2- طلب ذي الشأن للدفاع عنه، أو رفع الدعوى نيابة عنه في الأحوال التي يحصل فيها المعنى على المساعدة القضائية.

المادة (39)

على المحامي أن يقوم بما كلفته به النقابة، ويقوم التكليف مقام التوكيل من صاحب الشأن، وعلى المحامي إبلاغ النقابة قبل التنحي بخمسة عشر يوماً على الأقل.

المادة (40)

تقدر النقابة أتعاب المحامي المكلف بواجب الدفاع عن كل مرحلة من مراحل التقاضي بقرار منها، وتتولى تحصيلها من الخزنة العامة، ويستحق منها المحامي نسبة تقدرها النقابة.

الباب الخامس

في التأديب والعفو

المادة (41)

1- يُعاقب تأديبياً بإحدى العقوبات الواردة في هذا القانون المحامي الذي يخالف أحكام هذا القانون، أو لائحته التنفيذية، أو التعليمات الصادرة من نقابة المحامين، أو يخل بواجباته، وذلك مع عدم الإخلال برفع الدعوى الجنائية.

2- يشكل بقرار من مجلس النقابة مجلس تأديب أو أكثر من ثلاثة محامين من المقبولين للترافع لدى المحكمة العليا وأمين لسر المجلس، وإذا كانت درجة ترافع المحوّل للتأديب المحاكم الابتدائية أو التمرين يجوز أن يكون من بين أعضاء مجلس التأديب عضو بدرجة الترافع لدى محاكم الاستئناف.

3- يعقد مجلس التأديب جلساته بمقر نقابة المحامين أو بمقر أحد فروع النقابة.

الفصل الأول: العقوبات التأديبية والجهات المختصة بالتأديب أولاً : العقوبات التأديبية

المادة (42)

العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها على المحامي هي:

- 1- الإنذار.
- 2- اللوم.
- 3- الإيقاف عن ممارسة المهنة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، ولا تزيد عن ثلاث سنوات مع غرامة مالية لا تقل عن ألف دينار، ولا تزيد عن خمسة آلاف تدفع لخزينة النقابة.
- 4- الشطب من الجدول.

المادة (43)

تسقط الدعوى التأديبية بمضي ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة، وتنقطع المدة بمباشرة أي تحقيق جنائي أو إداري في الواقعة أو بتقديم شكوى من ذي مصلحة ولو إلى جهة غير مختصة. ولا يبدأ سريان المدة المذكورة في الفقرة السابقة إذا اتخذت الإجراءات الجنائية إلا من تاريخ صدور حكم نهائي.

المادة (44)

تحرك الدعوى التأديبية بناء على شكوى أو تقرير أو تحويل من النيابة العامة أو المحكمة من أي جهة أخرى، أو ذي مصلحة إلى نقابة المحامين، أو الفرع المختص، ويتولى نقيب المحامين أو رئيس الفرع أو من يفوضانه لهذا الغرض إجراء تحقيق إداري أو جمع معلومات أولية في مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ ورودها، وللقيام بالتحقيق الإداري بعد جمع المعلومات أن

رقم الصفحة 151

العدد (2)

يقرر الحفظ أو التحويل على مجلس التأديب أو توقيع العقوبة التي تدخل ضمن صلاحياته.

المادة (45)

- 1- إذا تقرر التحويل إلى مجلس التأديب طبقاً للمادة السابقة يتولى المجلس حال اتصاله بملف التأديب إعلان المحامي المحول إليه بواسطة إخباره بالحضور يحدد فيه ساعة وتاريخ ومكان انعقاد المجلس قبل الموعد المحدد بخمسة عشر يوماً على الأقل، وللمحامي المحول على التأديب الحق في الاطلاع أو إنابة من يدافع عنه من المحامين.
- 2- إن امتنع المحامي المحال على التأديب عن الحضور مع إعلانه على النحو المبين في الفقرة السابقة يتعين على المجلس مواصلة السير في الدعوى التأديبية والبت في موضوعها في غيبة المحامي، ويجوز للمجلس منحه فرصة للحضور، وفي حالة عدم حضوره على المجلس السير في الدعوى في غيبته والفصل فيها.

ثانياً: الجهات المختصة بالتأديب

المادة (46)

- 1- يختص نقيب المحامين بتوقيع العقوبات التالية:
 - أ- الإنذار.
 - ب- اللوم.
- 2- يختص مجلس النقابة بتوقيع العقوبات التالية:
 - أ- الإيقاف عن مزاولة المهنة مدة لا تتجاوز ستة أشهر.
 - ب- جميع العقوبات التأديبية عدا عقوبة الشطب من الجدول.
- 3- يختص مجلس التأديب بتوقيع جميع العقوبات التأديبية الواردة في هذا القانون أو أي قانون آخر.

الفصل الثاني: الطعن والعفو**المادة (47)**

يجوز الطعن أمام دائرة القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف في قرارات التأديب الصادرة عن إحدى جهات التأديب لكل من المحامي المعاقب تأديبياً أو كل ذي مصلحة.

كما يجوز لكل ذي مصلحة الطعن في القرارات الصادرة بالحفظ وعدم التحويل على المحاكمة التأديبية.

المادة (48)

تطبق على الطعون التي ترفع أمام القضاء الإداري وفقاً لهذا القانون الإجراءات والمواعيد المقررة في القانون رقم 88 لسنة 1971م. بشأن القضاء الإداري.

المادة (49)

يجوز لمجلس نقابة المحامين بطلب من المحامي المعاقب تأديبياً بعد قضاء نصف العقوبة على الأقل إعفاؤه من باقي العقوبة إذا توفر ما يسوغ ذلك.

ويجوز للمحامي الذي تقرر شطب اسمه من الجدول أن يؤذن له بإعادة القيد في جدول المحامين المشتغلين بعد مضي خمس سنوات من تاريخ شطب اسمه من الجدول.

الباب السادس**في الرسوم والاشتراكات****الفصل الأول: رسوم القيد****المادة (50)**

يؤدي كل محامٍ للنقابة قبل قيد اسمه في الجدول قيمة الرسم المقرر للقيد في الجدول.

الفصل الثاني: الاشتراكات**المادة (51)**

- 1- يؤدي كل محام قيمة رسوم الاشتراك السنوي للنقابة قبل نهاية شهر ديسمبر من كل سنة.
- 2- إذا تخلف المحامي عن تسديد رسوم الاشتراك بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ استحقاقها يجوز لنقيب المحامين أو رئيس النقابة الفرعية إنذاره بضرورة الدفع بكتاب مسجل بعلم الوصول مع التنبيه عليه بدفع ضعف قيمة الاشتراك.
- 3- إذا لم يدفع المحامي قيمة الاشتراك بعد شهر من تاريخ إنذاره بوقف عن مزاولة المهنة بقرار من مجلس النقابة أو رئيس فرع النقابة المختص، وإذا استمر موقوفاً عن العمل ستة أشهر ولم يقم بتسديد قيمة الاشتراك يجوز للنقابة أن تطلب من لجنة قبول المحامين شطب اسمه من الجدول.

الباب السابع**نقابة المحامين****الفصل الأول: تشكيل النقابة وفروعها****المادة (52)**

يؤسس المحامون نقابة لهم تكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، مقرها الرئيسي في مدينة طرابلس ذات فروع بدائرة كل محكمة استئناف.

ويكون لمقرها وفروعها ذات الحصانة المقررة لمكتب المحامي.

المادة (53)

الجمعية العمومية للمحامين هي السلطة العليا للنقابة وتتألف من مجموع المحامين المشتغلين، وتختص بما يلي:

- 1- اختيار النقيب ووكيل النقابة.

- 2- النظر في شؤون المهنة وما يعرض عليها من مجلس النقابة.
- 3- سحب الثقة من مجلس النقابة أو أحد أعضائها.
- 4- التصديق على النظام الداخلي للنقابة.
- 5- التصديق على ميزانية النقابة.

المادة (54)

الجمعية العمومية للمحامين بالنقابة الفرعية هي السلطة العليا بكل فرع، وتتألف من مجموع المحامين المشتغلين الواقعة مكاتبهم بنطاق الفرع، وتختص بما يلي:

- 1- اختيار رئيس الفرع ونائبه وأعضاء مجلس الفرع.
- 2- النظر في شؤون المهنة وما يعرض من مجلس الفرع.
- 3- سحب الثقة من مجلس الفرع أو أحد الأعضاء.
- 4- مناقشة وإقرار الميزانية السنوية للفرع.

المادة (55)

- 1- تضم نقابة المحامين جميع المحامين المقيدون في الجدول في ليبيا، ويديرها مجلس النقابة ويرأسه نقيب المحامين.
- 2- يتكون مجلس النقابة من نقيب للمحامين ووكيل للنقابة وسبعة أعضاء بواقع عضو عن كل نقابة فرعية يختارون بطريق الانتخاب المباشر من الفروع من غير أعضاء مجلس الفرع.
- 3- يتكون مجلس فرع النقابة من سبعة أعضاء هم رئيس الفرع ونائب له وخمسة أعضاء يختارون جميعاً بالانتخاب المباشر من قبل المحامين الواقعة مكاتبهم بنطاق ذلك الفرع، ويشترط في الرئيس ونائبه وأحد الأعضاء أن يكونوا من المقبولين لدى المحكمة العليا، ولا تقل درجة بقية الأعضاء عن الترافع لدى المحاكم الابتدائية.
- 4- يمثل النقابة نقيب المحامين أو من تفوضه النقابة لدى جميع الجهات والسلطات في الداخل والخارج، ويتولى رئيس الفرع تمثيلها في المسائل المتعلقة بها.

المادة (56)

يكون لنقابة المحامين فرع بدائرة كل محكمة استئناف، ويجوز إنشاء مكتب للنقابة الفرعية بدائرة المحكمة الابتدائية التي تقع خارج المدينة التي يوجد بها مقر محكمة الاستئناف بقرار من مجلس النقابة بناء على عرض رئيس فرع النقابة.

المادة (57)

يختص مجلس النقابة بكل ما يتعلق بمهنة المحاماة وعلى الأخص مايلي:

- 1- اقتراح اللائحة الداخلية للنقابة وما يرى إدخاله عليها من تعديلات.
- 2- العمل على تحقيق أهداف النقابة ووضع وسائل تنفيذها ومتابعتها.
- 3- إعداد الميزانية والحساب الختامي.
- 4- تنفيذ قرارات الجمعية العمومية للنقابة ودعوتها للانعقاد.
- 5- إدارة شؤون النقابة وأموالها وتحصيل الرسوم والاشتراكات والإيرادات الأخرى.
- 6- تنظيم العلاقة بين مجلس النقابة والفروع.
- 7- أية اختصاصات أخرى تسندها إليه الجمعية العمومية.

الفصل الثاني: موارد النقابة واختصاصاتها.

المادة (58)

تتكون إيرادات النقابة من:

- 1- حصيله الرسوم والاشتراكات.
- 2- حصيله الغرامات التي تدفع إلى خزينة النقابة.
- 3- الأتعاب التي يتم تحصيلها من الخزانه العامة وفقاً للباب الرابع من هذا القانون.

- 4- التبرعات والهبات والوصايا غير المشروطة التي يقبلها مجلس النقابة أو الفرع.
- 5- أية إيرادات أخرى أو دعم من الدولة أو من أي جهة يقبلها مجلس النقابة أو الفرع.
- 6- ما يفرضه مجلس النقابة أو الفرع من رسوم أو مقابل خدمات أو مقابل مشاركة أو حضور في المحاضرات أو الندوات العلمية أو ورش العمل.
- 7- عوائد المطبوعات والدوريات التي تصدر عن النقابة وأي إيراد لاستثمار أموال النقابة.

المادة (59)

- تمارس النقابة وفروعها نشاطهما المهني بغية تحقيق الأهداف التالية:
- 1- الدفاع عن مصالح النقابة والمحامين ومهنة المحاماة، والمحافظة على تقاليد المهنة وضمان استقلال المهنة وحرية المحامي في أداء رسالته.
 - 2- العمل على تطوير الفكر القانوني لخدمة المصلحة العليا للشعب الليبي، والإسهام في إرساء قواعد المشروعية وترسيخها والدفاع عن مبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق الشفافية والمساواة في حق الدفاع بين الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري من جهة ومحامي الشخص الطبيعي ومحامي الشخص الاعتباري من جهة أخرى بغية تحقيق مبدأ المساواة.
 - 3- تنشيط البحث العلمي القانوني بجميع الوسائل من إصدار النشرات والمجلات القانونية وإلقاء المحاضرات والمشاركة في الندوات والرفع من الكفاية المهنية للقانونيين عموماً وللمحامين خصوصاً.
 - 4- التنسيق مع كليات القانون بغية رفع مستوى المناهج الدراسية لطلبة القانون بما يحقق الترابط بين النظري والعملية.
 - 5- الاهتمام بالمحامين وإيجاد برامج تدريبية لهم بغية الرفع من كفايتهم المهنية وتشجيعهم وتذليل الصعاب التي تواجههم.

6- عقد الندوات والمؤتمرات في الداخل والمساهمة فيها في الخارج
بغية نشر المعرفة القانونية ورعاية حقوق الإنسان المقررة في المواثيق
الدولية.

الباب الثامن

أحكام ختامية

المادة (60)

للمحامي الحق في معاش تقاعدي يضمن له حياة كريمة أو للمستحقين
عنه، واستثناءً من أحكام القانون رقم 13 لسنة 1980م. بشأن الضمان
الاجتماعي يجوز للمحامي الذي بلغت مدة خدمته 30 سنة ميلادية أن يطلب
التحويل على المعاش التقاعدي.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحدين الأدنى والأقصى للدخل
الشهري للمحامي الذي تحتسب على أساسه الاشتراكات الضمانية.

المادة (61)

يستحق المحامي أو المستحقون عنه المعاش التقاعدي في حالتي العجز
أو الوفاة أو تحويله على التقاعد بناء على طلبه أو بقرار من نقيب
المحامين بناء على عرض رئيس النقابة الفرعية، ويكون تحويل نقيب
المحامين بناء على قرار من مجلس النقابة.

المادة (62)

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من مجلس نقابة المحامين،
وتتضمن الأحكام التفصيلية لهذا القانون.

المادة (63)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة سنتين وبغرامة لا
تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن عشرة آلاف دينار كل من زاول عملاً من

رقم الصفحة 158

العدد (2)

أعمال ومهنة المحاماة ولم يكن من المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين، أو كان موقوفاً عن مزاوله المهنة.

المادة (64)

يلغى القانون رقم 10 لسنة 1990م. بشأن إعادة تنظيم مهنة المحاماة واللوائح الصادرة بمقتضاه، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

المادة (65)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من تاريخ نشره، وعلى كل فيما يخصه وضعه موضع التنفيذ.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 18/ربيع الأول/1435هجرية.

الموافق: 19/يناير/2014ميلادي.

**قرار مكتب رئاسة المؤتمر الوطني العام
رقم (19) لسنة 2013م.
في شأن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق وتحديد مهامها**

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:-

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس 2011م وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى ما خلص إليه مكتب رئاسة المؤتمر الوطني العام.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

تشكل لجنة مؤقتة على النحو الآتي:-

- 1- السيد/ عبدالله محمد عبدالرحيم رئيساً
- 2- السيد/ مصطفى عبدالغني شيبية عضواً
- 3- السيد/ رافع يحيى فضيل عضواً
- 4- السيد/ عبدالعزيز محمد أبوبكر عضواً

المادة الثانية

تتولى اللجنة المشار إليها تقصي الحقائق وجمع المعلومات المتعلقة بالوقائع والأحداث التي وقعت في مدينة طرابلس بمنطقة غرغور بتاريخ الخامس عشر من نوفمبر 2013م. وبيان الأسباب المؤدية إليها، والعواقب الناجمة عنها، وكشف الأطراف المتورطة فيها.

رقم الصفحة 160

العدد (2)

وللجنة في سبيل ذلك الإستعانة بمن ترى ضرورة الاستعانة به من الخبراء والمختصين، وتنتهي أعمال اللجنة بإيداع تقريرها لدى مكتب رئاسة المؤتمر.

المادة الثالثة

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى كل فيما يخص تنفيذه.

مكتب رئاسة

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس.

بتاريخ: 27/صفر/1435هـ.

الموافق: 31/ديسمبر/2013م.

قرار المؤتمر الوطني العام رقم (83) لسنة 2013م. بالإذن لمجلس الوزراء في نقل مخصصات مالية

المؤتمر الوطني العام

بعد الإطلاع :

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2013م. في شأن اعتماد الميزانية العامة للدولة للعام 2013م. وتعديلاته.
- وعلى كتاب السيد/ رئيس مجلس الوزراء المقيد تحت رقم (10364) الصادر في 15/سبتمبر/2013م.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثلاثين بعد المائة المنعقد يوم الأحد الموافق 29/سبتمبر/2013م.

صدر القرار الآتي :

المادة الأولى

يؤذن لمجلس الوزراء بإجراء مناقلة من مخصصات الباب الثالث بميزانية العام 2013م. وبمبلغ قدره (200,000,000 د.ل.) مائتا مليون دينار ليبي، على أن يتم إدراج هذا المبلغ ضمن الباب الأول من مخصصات وزارة العمل والتأهيل، يصرف منها مبلغ قدره (145,000,000 د.ل.) مائة وخمسة وأربعون مليون دينار ليبي لتغطية المستحقات الواردة بكتاب السيد

رقم الصفحة 162

العدد (2)

رئيس مجلس الوزراء المشار إليه، وعلى مجلس الوزراء تحديد البند الذي سيتم نقل هذه المخصصات منه في الباب الثالث.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 26/ذو القعدة/1434هـ.

الموافق: 2/أكتوبر/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (84) لسنة 2013م.
بالإذن لمجلس الوزراء في نقل مخصصات مالية**

المؤتمر الوطني العام

بعد الاطلاع:-

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وعلى القانون رقم (127) لسنة 1970م. بتخصيص بعض الموارد للاحتياطي العام.
- وعلى القانون رقم (15) لسنة 1986م. بشأن الدين العام على الخزانة العامة.
- وعلى القانون رقم (13) لسنة 2000م. في شأن التخطيط ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2013م. في شأن اعتماد الميزانية العامة للدولة للعام 2013م. وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (19) لسنة 2013م. في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.
- وعلى القانون رقم (20) لسنة 2013م. بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية.
- وعلى كتاب السيد/ رئيس مجلس الوزراء المقيد تحت رقم (09205) الصادر في 14/أغسطس/2013م.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثلاثين بعد المائة المنعقد يوم الأحد الموافق 29/سبتمبر/2013م.

صدر القرار الآتي

المادة الأولى

يؤذن لمجلس الوزراء في إجراء مناقلة من مخصصات الباب الثالث من ميزانية العام 2013م. بمبلغ قدره (232.800.000 د.ل.) مائتان واثنان وثلاثون مليوناً وثمانمائة ألف دينار ليبي وإدراجه ضمن الباب الأول من مخصصات وزارة الداخلية لتغطية مرتبات عدد (8000) ثمانية آلاف منتسب للوزارة، وعلى مجلس الوزراء تحديد البند الذي سيتم النقل منه وفق مخصصات الباب الثالث لميزانية العام 2013م.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام-ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 1/ذو الحجة/1434هـ.

الموافق: 6/أكتوبر/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (85) لسنة 2013م.
بالإذن لمجلس الوزراء في نقل مخصصات مالية**

المؤتمر الوطني العام

بعد الاطلاع:-

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وعلى القانون رقم (127) لسنة 1970م. بتخصيص بعض الموارد للاحتياطي العام.
- وعلى القانون رقم (15) لسنة 1986م. بشأن الدين العام على الخزانة العامة.
- وعلى القانون رقم (13) لسنة 2000م. في شأن التخطيط ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2013م. في شأن اعتماد الميزانية العامة للدولة للعام 2013م. وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (19) لسنة 2013م. في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.
- وعلى القانون رقم (20) لسنة 2013م. بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثلاثين بعد المائة المنعقد يوم الأحد الموافق 29/سبتمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

يؤذن لمجلس الوزراء في إجراء مناقلة من مخصصات وزارة العمل والتأهيل في الباب الثالث من ميزانية العام 2013م. بمبلغ قدره (10.000.000د.ل.) عشرة ملايين دينار ليبي يتم تخصيصه لذات الوزارة وفق التفصيل الآتي:-

- مبلغ 3.000.000د.ل (ثلاثة ملايين دينار ليبي) يضاف إلى مخصصات الباب الأول.
- مبلغ 7.000.00د.ل (سبعة ملايين دينار ليبي) يضاف إلى مخصصات الباب الثاني.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام-ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 1/ذو الحجة/1434هـ.

الموافق: 6/أكتوبر/2013م.

قرار المؤتمر الوطني العام رقم (86) لسنة 2013م. في شأن إسقاط عضوية

المؤتمر الوطني العام

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس 2011م. وتعديلاته.
- على قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثاني والثلاثين بعد المائة المنعقد يوم الأحد الموافق 6/أكتوبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

تُسقط عضوية السيد/ **التواتي حمد العيضة**، من المؤتمر الوطني العام ويُعفى من كافة مهامه السابقة المترتبة على هذه العضوية.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ 6/أكتوبر/2013م. ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 23/ذي الحجة/1434هـ.

الموافق: 28/أكتوبر/2013م.

قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (87) لسنة 2013م
بشأن تنفيذ قراري المؤتمر الوطني العام رقم 27 و 53 لسنة
2013م. ونقل تبعية غرفة عمليات ثوار ليبيا لرئاسة الأركان
العامة للجيش الليبي

المؤتمر الوطني العام

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس 2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (27) لسنة 2013م. في شأن إخلاء مدينة طرابلس من المظاهر المسلحة غير الشرعية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (53) لسنة 2013م. بشأن الأحداث الأليمة التي وقعت بمدينة بنغازي.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الواحد والأربعين بعد المائة المنعقد بتاريخ الثلاثاء الموافق 12/نوفمبر/2013م.

أصدر القرار الآتي:

المادة الأولى

يتعين على الحكومة المؤقتة الإسراع في تنفيذ قراري المؤتمر الوطني العام رقم (27) لسنة 2013م. بشأن إخلاء مدينة طرابلس من المظاهر المسلحة غير الشرعية، ورقم (53) لسنة 2013م. بشأن دمج الثوار والتشكيلات في المؤسسات العسكرية والأمنية في مدة زمنية لا تتجاوز 31 ديسمبر 2013م.

المادة الثانية

تكون تبعية غرفة عمليات ثوار ليبيا وكافة التشكيلات العسكرية الشرعية لرئاسة الأركان العامة للجيش الليبي وتخضع لكافة النظم والتشريعات النافذة ووفقاً لقراري المؤتمر الوطني العام رقم (27) و(53) لسنة 2013م.

المادة الثالثة

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، وعلى الجهات ذات العلاقة كل فيما يخصها وضعه موضع التنفيذ، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

التاريخ: 8/محرم/1435هـ.

الموافق: 12/نوفمبر/2013م.

**قرار مجلس الوزراء
رقم (135) لسنة 2013 ميلادي
بتعيين أمين للجنة إدارة الاتحاد العام
لغرف التجارة والصناعة والزراعة**

مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري، وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010 ميلادي، بشأن النشاط التجاري.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى كتاب وزير الاقتصاد رقم (1208/1/5) المؤرخ في 26/مارس/2013 ميلادي.
- وعلى كتاب أمين شؤون التنظيم رقم (874) المؤرخ في 30/مارس/2013 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي العاشر لسنة 2013 ميلادي.

قرر

مادة (1)

يُعين السيد/ **إدريس عمران عبد الهادي**، أميناً للجنة إدارة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة.

مادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالفه، وعلى الجهات المعنية تنفيذه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 21/جمادى الأولى/1434 هجري.
الموافق: 2/إبريل/2013 ميلادي.

قرار مجلس الوزراء
رقم (137) لسنة 2013 ميلادي
بتعديل حكم بالقرار رقم (273) لسنة 2010 ميلادي

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (46) لسنة 1970 ميلادي، بشأن الطرق العامة
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012 ميلادي، في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (273) لسنة 2010 ميلادي، بتعديل بعض الأحكام في قرارها رقم (143) لسنة 2005 ميلادي.
- وبناءً على ما عرضه وزير المواصلات بكتابه رقم (2219/8) المؤرخ في 22/مارس/2013 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الحادي عشر لسنة 2013 ميلادي.

قرر

مادة (1)

تُعدل المادة (1) من القرار رقم (273) لسنة 2010 ميلادي المشار إليه، بحيث يجري نصها على النحو الآتي:-

((تُنشأ بموجب أحكام هذا القرار مصلحة عامة تُسمى "مصلحة الطرق والجسور والنقل البري" تكون لها الشخصية الاعتبارية العامة والذمة المالية المستقلة، وتتبع وزارة المواصلات)).

العدد (2)

رقم الصفحة 172

مادة (2)

يتولى وزير المواصلات اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل كافة الالتزامات والحقوق المترتبة على التعديل المشار إليه بالقرار.

مادة (3)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 26/جمادى الأولى/1434هـجري.

الموافق: 7/إبريل/2013م—لادي.

**قرار مجلس الوزراء
رقم (138) لسنة 2013 ميلادي
بإضافة حكم إلى قراره رقم (82) لسنة 2013 ميلادي**

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (11) لسنة 1984 ميلادي، بشأن المرور على الطرق العامة وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012 ميلادي، في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي، في شأن اعتماد الحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2012 ميلادي، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة المواصلات والنقل.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2012 ميلادي، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الداخلية وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (82) لسنة 2013 ميلادي، بإسناد اختصاصي إجراء الفحص الفني للمركبات الآلية وإصدار تراخيص قيادتها إلى وزارة المواصلات.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (969) المؤرخ في 3/إبريل/2013 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الثاني عشر لسنة 2013 ميلادي.

قرر

مادة (1)

يُضاف إلى اختصاصي وزارة المواصلات المسندين إليها بالقرار رقم (82) لسنة 2013 ميلادي المشار إليه اختصاص تسجيل المركبات الآلية وإصدار التراخيص اللازمة لذلك.

مادة (2)

تتولى وزارتا الداخلية والمواصلات بالتنسيق فيما بينهما اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع القرار موضع التنفيذ.

مادة (3)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر بتاريخ: 26/جمادى الأولى/1434 هجري.
الموافق: 7/أبريل/2013م

**قرار مجلس الوزراء
رقم (141) لسنة 2013 ميلادي
بسحب القرار رقم (136) لسنة 2012 ميلادي
المعدل بالقرار رقم (170) لسنة 2012 ميلادي
سحبا جزئيا . وبتقرير حكم**

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري، وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادي، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012 ميلادي، في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (507) لسنة 2009 ميلادي، بإنشاء مركز الإعلام الجماهيري.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (136) لسنة 2012 ميلادي بشأن حل بعض الجهات وتقرير بعض الأحكام.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (170) لسنة 2012 ميلادي بتعديل حكم في قراره رقم (136) لسنة 2012 ميلادي بشأن حل بعض الجهات وتقرير بعض الأحكام.
- وعلى موافقة مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الثاني عشر لسنة 2013 ميلادي.

قرار

مادة (1)

يُسحب قرار مجلس الوزراء بالحكومة الانتقالية رقم (136) لسنة 2012 ميلادي المعدل بقرارها رقم (170) لسنة 2012 ميلادية سحباً جزئياً، وذلك فيما يتعلق بحل مركز الإعلام الجماهيري.

مادة (2)

تُعدّل تسمية المركز المذكور بحيث يُسمى "مركز نبوس للإعلام".

مادة (3)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 26/جمادى الأولى/1434هـجري.

الموافق: 7/إبريل/2013م —————لادي.

**قرار مجلس الوزراء
رقم (142) لسنة 2013 ميلادي
بتنظيم مركز نبوس للإعلام**

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادي، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012 ميلادي، في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (507) لسنة 2009 ميلادي، بإنشاء مركز الإعلام الجماهيري.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (141) لسنة 2013 ميلادي بسحب القرار رقم (136) لسنة 2012 ميلادي المعدل بالقرار رقم (170) لسنة 2012 ميلادي سحباً جزئياً وتقرير حكم.
- وعلى موافقة مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الثاني عشر لسنة 2013 ميلادي.

قرر

مادة (1)

يُنظَّم مركز نبوس للإعلام، وفقاً لأحكام هذا القرار.

مادة (2)

يتمتع "مركز نبوس للإعلام" بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويتبع وزارة الإعلام، ويكون مقره بمدينة طرابلس، ويجوز بقرار من مجلس إدارة المركز إنشاء مكاتب بالبلديات حسب الاحتياجات الفعلية.

مادة (3)

يهدف المركز إلى إصدار الصحف والدوريات والكتب والنشرات، وله إنشاء المواقع الإلكترونية، وترجمة الكتب اللازمة لتأدية مهامه الإعلامية والتثقيفية، وربط الصلة بالمؤسسات المناظرة إقليمياً ودولياً، وتبادل الخبرات المشتركة بينهما.

مادة (4)

يُدار المركز بمجلس إدارة يتكون من رئيس وأربعة أعضاء يصدر بتسميتهم قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الإعلام.

مادة (5)

يختص مجلس إدارة المركز بالعمل على تحقيق أهداف المركز، والتخطيط لنشاطه والإشراف على الوحدات التابعة له، وله على وجه الخصوص ما يلي:-

أ- وضع الخطط والبرامج العامة للمركز والوحدات التابعة له ومتابعة تنفيذها، وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك.

ب- إعداد النوائح الفنية والإدارية والمالية للمركز وإحالتها لوزارة الإعلام للاعتماد وفقاً للتشريعات النافذة.

ج- اقتراح الميزانية وإعداد الحساب الختامي للمركز والوحدات المكونة له، وإحالتها للجهات المختصة.

د- إنشاء مكاتب للمركز بالبلديات.

هـ- إعداد التقرير السنوي عن نشاط المركز، واقتراح خطة المركز لاعتمادها من وزارة الإعلام.

و- اقتراح الهيكل التنظيمي والملاك الوظيفي للمركز والوحدات التابعة له.

مادة (6)

يتولى رئيس مجلس إدارة المركز إدارة وتصريف شؤونه وممارسة الاختصاصات المخولة له بموجب هذا القرار والتشريعات النافذة، ويباشر على وجه الخصوص ما يلي:-

أ- تنفيذ قرارات لجنة إدارة المركز، واقتراح أفضل السبل والوسائل لحسن تنفيذها.

ب- عرض توصيات ومقترحات اللجنة الاستشارية للمركز ومتابعة أعمالها.

ج- إعداد مشروع الميزانية السنوية للمركز وحسابه الختامي.

د- إعداد التقارير السنوية والدورية عن نشاط المركز.

هـ- مباشرة الشؤون الوظيفية للعاملين بالمركز، وفقاً للتشريعات النافذة.

و- تمثيل المركز في علاقاته مع الغير وأمام القضاء.

مادة (7)

تكون للمركز لجنة استشارية تضم عدداً من الخبراء والمختصين، يصدر بتشكيلها قرار من وزير الإعلام تتولى متابعة أعمال المركز وتقديم المقترحات والتوصيات التي تساعد على تفعيل مهامه الإعلامية والتثقيفية، ولها على وجه الخصوص ما يلي:-

أ- المساهمة في وضع الإطار العام لبرامج عمل وأنشطة المركز والوحدات التابعة له.

ب- تقييم أداء المركز ومعالجة الصعوبات التي تعيق عمله وأدائه.

ج- النظر فيما يعرض عليها من قبل مجلس الإدارة أو وزير الإعلام.

مادة (8)

تُعد ميزانية المركز وفقاً للنظم المحاسبية المعمول بها، وتبدأ السنة المالية للمركز مع بداية السنة المالية للدولة، وتنتهي بنهايتها، على أن تبدأ

رقم الصفحة 180

العدد (2)

السنة المالية الأولى من تاريخ صدور هذا القرار، وتنتهي بنهاية السنة المالية التالية، وتُعد الوحدات المكونة للمركز ميزانيات خاصة بها تخضع لمتابعة وإشراف مجلس إدارة المركز.

مادة (9)

يكون للمركز حساب مصرفي أو أكثر بأحد المصارف العامة بلدياً تودع فيه أمواله وإيراداته.

مادة (10)

تتكون الموارد المالية للمركز مما يلي:-

- ما يخصص له من دعم في الميزانية العامة.
- الإيرادات التي يتحصل عليها من ممارسة نشاطه.
- الإعانات والقروض والمساعدات غير المشروطة والتي لا تتعارض مع أهدافه.

مادة (11)

يصدر بالتنظيم الداخلي للمركز والوحدات التابعة له قرار من وزير الإعلام.

مادة (12)

يتولى ديوان المحاسبة فحص ومراجعة حسابات المركز وفقاً للقانون.

مادة (13)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 26/جمادى الأولى/1434هـجري.

الموافق: 7/إبريل/2013م—لادي.

قرار مجلس الوزراء
رقم (145) لسنة 2013 ميلادي
بنقل تبعية مكاتب تقدير العقارات

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (17) لسنة 2010م. بشأن التسجيل العقاري وأملك الدولة.
- وعلى القانون رقم (48) لسنة 2012م. بتقرير بعض الأحكام الخاصة بشأن التسجيل العقاري وأملك الدولة.
- وعلى القانون رقم (59) لسنة 2012م. بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012م. في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (55) لسنة 2012م. باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الحكم المحلي وتنظيم الجهاز الإداري وتقرير بعض الأحكام.
- وعلى كتاب وزير الحكم المحلي رقم (656) بتاريخ 11/مارس/2013م.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (1018) بتاريخ 7/إبريل/2013م.
- وعلى ما قرره مجلس وزراء الحكومة المؤقتة في اجتماعه العادي الثاني عشر لسنة 2013م ميلادي.

قرار

مادة (1)

تُنقَلُ تبعية مكاتب تقدير العقارات لمصلحة أملاك الدولة.

مادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، وعلى الجهات المختصة تنفيذه، ويُنشر بالجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 27/جمادى الآخر/1434هـجري.

الموافق: 8/إبريل/2013مـيـلادي.

قرار مجلس الوزراء
رقم (163) لسنة 2013م.
بمنح الإذن لوزارة الداخلية بالتعاقد بطريق التكليف المباشر

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012 ميلادي، في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً (563) لسنة 2007 ميلادي بإصدار لائحة العقود الإدارية.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (112) لسنة 2012 ميلادي، بتقرير حكم في شأن تشكيل لجان العطاءات الفرعية بالوزارات والجهات التابعة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2012 ميلادي باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الداخلية وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى كتاب وزير الداخلية رقم (7810) المؤرخ 28/فبراير/2013 ميلادي وكتاب مدير مكتبه رقم (372) المؤرخ 13/إبريل/2013 ميلادي.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (424) بتاريخ 9/مارس/2013 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي التاسع لسنة 2013 ميلادي.

قرر**مادة (1)**

يُؤذن لوزارة الداخلية بمباشرة إجراءات التعاقد بطريق التكليف المباشر مع مؤسسة سيفيبول كونسيل الفرنسية لتدريب (3000) ثلاثة آلاف من منتسبي الشرطة بقيمة مالية قدرها (5.000.000) خمسة ملايين يورو.

مادة (2)

تُشكل لجنة تتولى مباشرة إجراءات التعاقد مع المؤسسة المذكورة بالمادة السابقة على النحو التالي:

- 1- عقيد/ إيهاب ابراهيم ادهان رئيساً.
- 2- مقدم/ خالد إمحمد العرضاوي عضواً.
- 3- مقدم/ الهادي محمد قرينات عضواً.
- 4- مقدم/ أبو الربيع سليمان الباروني عضواً.

وعلى هذه اللجنة اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة (68) من لائحة العقود الإدارية.

مادة (3)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 4/جمادى الآخر/1434هجري.

الموافق: 14/أبريل/2013م—لادي.

**قرار مجلس الوزراء
رقم (166) لسنة 2013م.
بالموافقة على إيفاد منتسبين لهيئة شؤون المحاربين للدراسة
بالخارج وتقرير بعض الأحكام بشأنهم**

مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (18) لسنة 2010م ميلادي بشأن التعليم.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م ميلادي بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (501) لسنة 2010م ميلادي بشأن تنظيم التعليم العالي.
- وعلى قرار المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي رقم (60) لسنة 2011م ميلادي بإنشاء هيئة شؤون المحاربين.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012م ميلادي في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012م ميلادي في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (43) لسنة 2005م ميلادي بشأن لائحة الإيفاد للدراسة بالداخل والخارج وتعديلاتهما.
- وعلى كتاب مدير عام هيئة شؤون المحاربين رقم (م/238) لمؤرخ في 7/إبريل/2013م ميلادي.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (1193) المؤرخ 11/إبريل/2012م ميلادي.
- وعلى ما اقتضته المصلحة العامة وما تطلبته من اتخاذ إجراءات استثنائية لاستيعاب الثوار.

- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الثالث عشر المنعقد بتاريخ 10/إبريل/2013ميليادي.

قرر

مادة (1)

يوافق على إيفاد عدد (18.000) ثمانية عشر ألفاً من منتسبي هيئة شؤون المحاربين لاستكمال دراستهم العليا بالخارج لنيل درجة الماجستير والدكتوراه في المجالات التطبيقية والعلمية لسد الاحتياجات المطلوبة لبناء ليبيا، ويكون إيفادهم وفقاً للترتيب الآتي:-

- المجموعة الأولى بعدد (5000) طالب خلال عام 2013 ميلادي.
- المجموعة الثانية بعدد (4000) طالب خلال عام 2014 ميلادي.
- المجموعة الثالثة بعدد (4500) طالب خلال عام 2015 ميلادي.
- المجموعة الرابعة بعدد (4500) طالب خلال عام 2016 ميلادي.

مادة (2)

يستثنى الموفدون من هيئة شؤون المحاربين من شرط السن المقررة بالمادة (9) من القرار رقم (43) لسنة 2005 ميلادي بشأن الإيفاد للدراسة بالداخل والخارج، وتحدد سن الموفد طبقاً لأحكام هذا القرار بعمر (45) خمس وأربعين سنة للحصول على درجة الماجستير و(50) خمسين سنة للحصول على درجة الدكتوراه.

مادة (3)

تكون مدة الإيفاد للحصول على درجة الماجستير (36) ستة وثلاثين شهراً ولدرجة الدكتوراه (48) ثمانية وأربعين شهراً.

مادة (4)

تحمل وزارة التعليم العالي كافة النفقات المترتبة على تنفيذ هذا القرار.

مادة (5)

تسري على الموفدين أحكام لائحة الدراسة بالداخل والخارج فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القرار.

مادة (6)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه، ويُشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 15/جمادى الآخر/1434هـجري.

الموافق: 15/إبريل/2013مـيـلادي.

قرار مجلس الوزراء
رقم (282) لسنة 2013 ميلادي
بمنح صفة مأموري الضبط القضائي لموظفين بوزارة الاقتصاد

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري، وتعديلاته.
- وعلى قانون الإجراءات الجنائية.
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010 ميلادي، بشأن النشاط التجاري.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012 ميلادي، في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (59) لسنة 2012 ميلادي، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الاقتصاد وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى كتاب وزير الاقتصاد رقم (3203) المؤرخ 15/مايو/2013 ميلادي.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (2359) المؤرخ 10/يونيو/2013 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي السادس عشر السنة 2013 ميلادي.

قـرـر

مادة (1)

يُمنح الموظفون التابعون لوزارة الاقتصاد الواردة أسماؤهم في الكشف المرفق بهذا القرار وعددهم (159) مائة وتسعة وخمسون أولهم "خمس عبد الله بن عبد الله" الوارد اسمه في الجدول رقم (1) وآخرهم "السني

رقم الصفحة 189

العدد (2)

مسعود الشيباني "الوارد اسمه في الجدول رقم (27) صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام الباب الثاني من القانون رقم (23) لسنة 2010 ميلادي، المشار إليه دون غيره.

مادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى المعنيين به تنفيذه،
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 08/شعبان/1434هجري.

الموافق: 17/يونيو/2013ميلادي.

الكشف المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (282) لسنة 2013 ميلادي،

بمنح صفة مأموري الضبط القضائي لموظفين بوزارة الاقتصاد

الجدول رقم (1) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد سبها	
الاسم	الرقم
خميس عبد الله بن عبد الله	1
التير أحمد عبد السلام	2
إمحمد موسى احفاف	3
كنيزة أحمد عبد السلام	4
عبد السلام علي محمد	5

الجدول رقم (2) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد وادي الشاطئ	
الاسم	الرقم
إبراهيم بشير محمد اهويدي	1
محمد أبو القاسم سعد صالح	2
محمد موسى البكاي	3
أحمد عيسى أحمد عامر	4
أبو بكر الزروق إمحمد الرشيد	5
رجب إبراهيم محمد السمين	6

الجدول رقم (3) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد الجفرة	
الاسم	الرقم
مصباح احميدة كيطة	1
عبد الله أبو زيد كيلاني	2
خريص عبد الله محمد	3
محمد السنوسي عبد السلام	4
احمد المهدي الأشهب	5
علي مفتاح حسين	6

الجدول رقم (4) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد وادي الأجال	
الاسم	الرقم
الكيلاي علي بشير إسماعيل	1
عبد الرحمن عبد الكريم إبراهيم	2

الجدول (5) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد إجدابيا	
الاسم	الرقم
محمد سلطان محمد سلطان	1
حسين موسى حسين	2

الجدول رقم (6) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد الجفارة	
الاسم	الرقم
عمار المبروك المرغني	1
محمد فرج جبريل	2
مصطفى المختار الزيتوني	3
فرج مسعود أبو زيد	4
ماجد مصباح المغربي	5
سالم إدريس أبو مدين	6
أشرف المبروك القمبري	7
أحمد البهلول أعكيمة	8

الجدول رقم (7) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد الزاوية	
الاسم	الرقم
عبد الكريم محمد محمد عجاج	1
محمد المبروك محمد شادي	2
محمود الهادي علي قرابيل	3
عبد اللطيف علي محمد الذيب	4
احمد محمد علي قشوط	5

الجدول رقم (8) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد غات	
الاسم	الرقم
أيوب أبو بكر صالح أبو بكر	1
رمضان صالح حدين	2

الجدول رقم (9) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد الخمس	
الاسم	الرقم
بنور مفتاح أحمد زايد	1
مفتاح صالح مفتاح المصري	2
عمر عمران الهدار	3
عبد الله جمعة عمران الربيعي	4

الجدول رقم (10) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد المرج	
الاسم	الرقم
أشرف خليفة سعد حامد	1
عبد السلام أحمد الشريف	2
مختار محمد الجبالي عبد القادر	3
السنوسي صالح رافع السنوسي	4
سعد حمد صالح عيسى	5
سعد محمد سعد معيوف	6
سليمان حسين عبد الله امبارك	7
خليفة سعد محمد	8
امراجع عبد السلام محمد	9

الجدول رقم (11) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد سرت	
الاسم	الرقم
فايد أحمد محمد علي	1
علي هدية الصداقي	2
أحمد الهمالي أحمد	3
أسامة حميدة جمعة	4
فجرة الهمالي منصور	5

الجدول رقم (12) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد نالوت	
الاسم	الرقم
عصام علي عمر حجاو	1
منير مرزوق عطية	2
طارق ساسي عمران	3
علي عومر بطار	4
عادل مسعود جلال	5

الجدول رقم (13) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد الساحل الغربي	
الاسم	الرقم
يونس محمد مسعود	1
نوري عبد الله الخويلدي	2
سالم علي السميحي	3
خالد علي الفتحي	4
عادل مصباح ابشيت	5
صالح أبو عجيلة بلاغة	6

الجدول رقم (14) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد طبرق	
الاسم	الرقم
علي إبراهيم محمد الفزاني	1
عبد السلام إبراهيم أبو خطوة	2
الساكر عبد الحميد منور	3
فرج منح الله عبد الرزاق شعيب	4
عادل أحمد ارحومة حميد	5
عادل علي احميدة صالح	6
نصر سالم احميدة	7

الجدول رقم (15) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد زوارة	
الاسم	الرقم
فتحي رجب أبو عجيلة الخلاص	1
أنور خالد رمضان العزابي	2
فوزي حاجي أحمد بكة	3
فتحي ظريف أحمد الأدريسي	4

الجدول رقم (16) مأموري الضبط القضائي بمراقبه اقتصاد بني وليد	
الاسم	الرقم
عبد النبي علي عبد النبي صالح	1
علي سلامة محمد قريرة	2
محمد أحمد الزروق بارود	3
صلاح محمد الغزالي الجمل	4
عبد الرحمن مسعود عبد الرحمن	5

الجدول رقم (17) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد الكفرة	
الاسم	الرقم
فايز بوبكر ناجي	1
أسامة محمد هبية	2
ماشاءالله عبد الحميد محمد	3
عبد الحميد عبد الرحمن حامد	4

الجدول رقم (18) مأموري الضبط القضائي بمراقبه اقتصاد الواحات	
الاسم	الرقم
علي السنوسي محمد علي	1
حمد محمد حمد	2
مسعود شعيب طاهر	3
محمد جبريل شحات	4

الجدول رقم (19) مأموري الضبط القضائي بمراقبه اقتصاد طرابلس	
الاسم	الرقم
الشارف مفتاح البوعيشي	1
أبوبكر الصديق زاوية	2
أكرم محمد محمد فرقد	3
أسامة خليفة محمد الزليطني	4
عبد المجيد محمد الوزيدي	5
محمد أحمد العاناب	6
مفتاح محمد شعيب	7
صلاح خليفة العجيلي	8
عبد الرزاق فرج أبو عجيلة	9

الجدول رقم (20) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد مصراتة	
الاسم	الرقم
محمد علي السبيخي	1
الطاهر المبروك إسماعيل	2
مفتاح سالم محمد داؤة	3
علي خليل البرقلى	4
أحمد مختار سويب	5
عمر إبراهيم البيرة	6
سالم محمد السنوسي زقوط	7
عبد الوهاب شرف الدين بن عمران	8
أنيس الطيب أحمد أمسيمير	9
نجيب محمد أحمد بن حميدة	10
إدريس محمد عباس	11
حسين صالح ابو عزم	12

الجدول رقم (21) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد درنة	
الاسم	الرقم
رمضان عبد الله محمد المباركي	1
أحمد سالم عبد الرسول القطعاني	2
أشرف سعد الشويهي	3
حميد عيسى محمد الشلوي	4
عبد السلام فتح الله حسين بو جلدین	5
عصام محمود إبراهيم عوض	6
فتحي عوض عوكيش الشلوي	7
راقي مفتاح علي عبد القوي	8
سعد محمد خير الله إمرجع	9
الجدول رقم (22) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد الجبل الغربي	
الاسم	الرقم
أحمد عمار موسى المروح	1
محمد المبروك راشد	2

الجدول رقم (23) مأموري الضبط القضائي بمراقبة اقتصاد بنغازي	
الاسم	الرقم
وليد محمد الرقاص	1
خالد صالح المعداني	2
فوزي حاجي أحمد بكة	3
فتحي ظريف أحمد الأدريسي	4
مصطفى بالحسن الأطيوش	5
عبد السلام علي مسعود العبيدي	6
ربيعة حماد الفراني	7
مازن علي حسن الطبولي	8
جمال محمد علي المصراطي	9
محمد حسن بالة	10
محمد فرج مرسل	11

الجدول رقم (24) مأموري الضبط القضائي (إدارة التفتيش وحماية المستهلك بالديوان)	
الاسم	الرقم
إبراهيم منصور الشريف	1
الزروق عبد السلام الأزهري	2
مصطفى علي قدارة	3
إمحمد الطاهر كافو	4
جمعة أبو القاسم التعيلب	5

الجدول رقم (25) مأموري الضبط القضائي (إدارة التجارة الداخلية بديوان الوزارة)	
الاسم	الرقم
محمد الطاهر الشيخ	1
نبيل محمد بن شعبان	2
خيرى خليفة خيرى	3
علي رمضان عبد العزيز	4
سالم إبراهيم العنقار	5
عادل سالم يحمد	6

الجدول رقم (26) مأموري الضبط القضائي (إدارة الشركات والتسجيلات التجارية بديوان الوزارة)	
الاسم	الرقم
عبد الحكيم مفتاح أبو جبيهة	1
عاشور أحمد عاشور	2
المبروك الصغير المبروك	3
طارق سالم بنور	4
عبد المنعم علي تنتوش	5
فانزة محمد جلول	6
كمال مسعود ابو حلالة	7
وليد علي قاباجة	8
وليد سعيد القروي	9
اسامة حسن خليفة	10
صلاح عثمان فطح	11
باسم محمد الزاندي	12
علي محمد النانلي	13

الجدول رقم (27) مأموري الضبط القضائي (مكتب العلامات التجارية بديوان الوزارة)	
الاسم	الرقم
أحمد أبو القاسم العجمي	1
سالم الفيتوري عمران	2
السني مسعود الشيباني	3

قرار مجلس الوزراء
رقم (283) لسنة 2013 ميلادي
بتشكيل لجنة تسييرية لبرنامج الخدمات الإلكترونية
وتحديد مهامها

مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادي، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (22) لسنة 2010 ميلادي، بشأن الاتصالات.
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010 ميلادي، بشأن النشاط التجاري.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (99) لسنة 2013 ميلادي، بشأن تشكيل لجنة عليا لبرنامج الخدمات الإلكترونية وتحديد مهامها.
- وعلى ما عرضه مدير مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الفنية بموجب كتابه رقم (2269) المؤرخ في 5/يونيو/2013 ميلادي.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (2483) بتاريخ 17/يونيو/2013 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي الرابع عشر لسنة 2013 ميلادي.

قـرـر**مادة (1)**

تُشكل بموجب أحكام هذا القرار لجنة تُسمى (اللجنة التسييرية لبرنامج الخدمات الإلكترونية) وذلك على النحو التالي:-

- 1- وكيل وزارة الاتصالات والمعلوماتية رئيساً.
- 2- وكيل وزارة العمل والتأهيل عضواً.
- 3- منسق الحكومة الإلكترونية بمكتب دعم القرار بديوان رئاسة مجلس الوزراء عضواً.
- 4- مدير الإدارة العامة للخدمات الإلكترونية بوزارة الاتصالات والمعلوماتية عضواً.
- 5- مندوب عن المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي عضواً.
- مندوب عن الهيئة العامة للمعلومات عضواً.

تتولى اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة السابقة من هذا القرار

مايلي:

- 1- العمل بالقرارات الاستراتيجية الصادرة عن اللجنة العليا وتطوير البرامج التوجيهية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات.
- 2- إحالة مشاريع القوانين والتشريعات المقترحة والمتعلقة بالخدمات الإلكترونية إلى اللجنة العليا تمهيداً لعرضها على مجلس الوزراء.
- 3- اقتراح الأولويات والسياسات والمبادرات لبرنامج الخدمات الإلكترونية والخطة التنفيذية لمشروع تطوير استراتيجية ليبيا الإلكترونية وعمليات تحسين وتطوير إجراءات وخدمات الأعمال في الأجهزة الحكومية.
- 4- إحالة الميزانية العامة للخدمات الإلكترونية والبنية التحتية وبناء القدرات البشرية إلى اللجنة العليا.

- 5- إقرار نماذج كراسات المواصفات والشروط الخاصة بمشاريع برنامج الخدمات الإلكترونية.
- 6- إقرار كراسات المواصفات والشروط الخاصة بالمشاريع المشتركة لبرنامج الخدمات الإلكترونية.
- 7- إقرار صيغة العقود الإدارية وعقود العمل الخاصة ببرنامج الخدمات الإلكترونية وفقاً للتشريعات النافذة.
- 8- النظر في طلبات زيادة التزامات الموردين أو تخفيضها في العقود المبرمة والخاصة بالمشاريع المشتركة لبرنامج التعاملات الإلكترونية وفقاً للميزانيات المعتمدة والتشريعات اللازمة.
- 9- الإشراف على التخطيط المالي والموازنات المتعلقة بمشاريع الخدمات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية.
- 10- اقتراح سبل تقديم الدعم الفني والتنسيق مع جميع أجهزة الدولة المختلفة لضمان مشاركتهم الفعالة، ونجاح البرنامج، وتوفير الموارد اللازمة لتجاوز التحديات والمصاعب.
- 11- اقتراح سبل تطوير وتنفيذ برامج بناء القدرات البشرية لضمان نجاح برنامج الخدمات الإلكترونية.
- 12- القيام بالتسويق والتوعية لبرنامج الخدمات الإلكترونية من خلال تشجيع المشاركة الجماعية وخلق الوعي وبناء المصداقية وإلقاء الضوء على التأثيرات التي يحدثها البرنامج.
- 13- وضع الآليات اللازمة لتقييم الأجهزة الحكومية المختلفة فيما يتعلق بتطبيق برنامج الخدمات الإلكترونية.
- 14- العمل على تذليل كافة الصعوبات والمشاكل التي قد تعترض سير تنفيذ البرنامج.

رقم الصفحة 201

العدد (2)

15- إقامة الندوات والبرامج الإعلامية بهدف التعريف بالبرنامج وأهميته في رفع وتطوير أداء العمل في مجال الخدمات الإلكترونية.

16- دراسة وإعداد الخطط والبرامج اللازمة للاستفادة المثلى من الإمكانيات المتاحة في أجهزة الدولة وتوظيفها ومتابعة تطبيقها وتقييم نتائجها.

17- إحالة التقارير الدورية والمواضيع والتوصيات اللازمة إلى اللجنة العليا لإقرارها حسب الحاجة.

مادة (3)

تعقد اللجنة اجتماعاتها بصفة دورية شهرية، كما تجتمع بصورة استثنائية بناء على دعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك في المكان والزمان اللذين يحددهما، وتتولى الإدارة العامة للخدمات الإلكترونية بوزارة الاتصالات والمعلوماتية مهام أمانة السر وحفظ الوثائق وتعيين مقرر للجنة، يعهد إليه إعداد وتبليغ جدول أعمالها وتحرير محاضرها والقيام بأية مهام يكلفه بها رئيس اللجنة.

مادة (4)

يجوز لرئيس اللجنة تكليف بعض أعضائها بدراسة مسألة من المسائل الداخلة في اختصاصاتها، وأن يقدم المكلف بالعمل تقريراً بالنتائج لعرضها على اللجنة.

مادة (5)

يُحيل رئيس اللجنة التقارير الدورية التي أعدتها اللجنة عن أعمالها إلى اللجنة العليا، وذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

مادة (6)

يجوز لرئيس اللجنة الإستعانة بمن يرى ضرورة الإستعانة به من الجهات الحكومية وغير الحكومية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

العدد (2)

رقم الصفحة 202

مادة (7)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه،
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر بتاريخ: 10/شعبان/1434هـجري.

الموافق: 19/يونيو/2013ميلادي.

قرار مجلس الوزراء
رقم (308) لسنة 2013 ميلادي
بإنشاء غرفة عمليات أمنية لقوة الردع والتدخل المشتركة

مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 03/أغسطس/2011 ميلادي، وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (40) لسنة 1974 ميلادي، في شأن الخدمة في القوات المسلحة.
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 1992 ميلادي، بشأن الأمن والشرطة.
- وعلى القانون رقم (11) لسنة 2012 ميلادي، بتقرير بعض الأحكام في شأن صلاحيات المستويات القيادية بالجيش الليبي.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (27) لسنة 2013 ميلادي، في شأن إخلاء مدينة طرابلس من المظاهر المسلحة غير الشرعية .
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (19) لسنة 2013 ميلادي، بشأن تفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض المهام .
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2012 ميلادي، بإصدار الهيكل التنظيمي وتنظيم الجهاز الإداري لديوان رئاسة الوزراء.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (244) لسنة 2013 ميلادي، بتشكيل قوة الردع والتدخل المشتركة وتعديلاته.

قرر

مادة (1)

تُنشأ غرفة أمنية تُسمى (غرفة عمليات أمنية لقوة الردع والتدخل المشتركة) تكون تابعة لمجلس الوزراء وتعمل تحت الإشراف المباشر وإمرة رئيس مجلس الوزراء، ويكون مقرها بقاعدة امعيتيقة بمدينة طرابلس.

مادة (2)

تُشكل غرفة العمليات الأمنية المشار إليها في المادة السابقة من رئيس يكون من أحد ضباط الشرطة لا تقل رتبته عن رتبة عقيد، ومساعد له من أحد ضباط الجيش الليبي، يصدر بتكليفهما قرار من رئيس مجلس الوزراء، وتؤلف من عدد من الأفراد والضباط من منتسبي وزارتي الدفاع والداخلية، يتم ندبهم وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (3)

تتولى غرفة العمليات الأمنية المذكورة في المادة (1) من هذا القرار القيام بما يلي:-

- 1- اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الضرورية والعاجلة لتمكين قوة الردع والتدخل المشتركة من تنفيذ المهام المنصوص عليها في قرار المؤتمر الوطني العام رقم (27) لسنة 2013 ميلادي، المشار إليه.
- 2- وضع الخطط الأمنية الكفيلة بحماية مدينة طرابلس الكبرى وتطهيرها من كافة المظاهر المسلحة والخارجين عن القانون.
- 3- وضع آلية قانونية لتلقي البلاغات وقبول الشكاوى وجمع الاستدلالات بشأنها، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإحالتها إلى النيابة العامة بالتنسيق مع النائب العام.
- 4- تقديم التقارير اليومية لأهم البلاغات وما اتخذ بشأنها من إجراءات لمجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة.
- 5- تأمين جميع الاحتياجات اللازمة لأداء قوة الردع والتدخل المشتركة لمهامها المنوطة بها في قرار إنشائها رقم (244) لسنة 2013 ميلادي المشار إليه وتعديله.

ويكون للغرفة في سبيل أداء مهامها الحق في استخدام كافة الوسائل الفنية والتقنية التي تراها لازمة لأداء مهامها، وعلى جميع الجهات الأمنية

رقم الصفحة 205

العدد (2)

ذات العلاقة بعمل الغرفة اتخاذ الإجراءات العاجلة بما يمكن الغرفة من تحقيق أهدافها ذات الطابع الأمني.

6- التنسيق مع الوزارات والجهات العامة بما يكفل أداء الغرفة لمهامها على الوجه المطلوب ووفقاً للبرنامج الذي تعده الغرفة بالخصوص.

7- التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني وأعيان ووجهاء المناطق المستهدفة، وطلب معوناتهم وإدماجهم في الخطة الأمنية بما يتناسب وطبيعة هذه المهام وبما يحد من الإفراط في استعمال القوة حفاظاً على الأرواح والممتلكات.

8- تشكيل فريق إعلامي بالغرفة مهمته توثيق الاختراقات التي يتم ضبطها في الحال، كما يكون لها نطاق إعلامي للتواصل مع وسائل الإعلام لتوضيح مهام الخطة الأمنية وأهدافها.

9- للغرفة حق الاستعانة بمن ترى لزوم الاستعانة به تنفيذاً لمهامها.

مادة (4)

تتولى وزارتا الداخلية والدفاع ورئاسة الأركان دفع المرتبات وسائر العلاوات والمزايا المالية والمكافآت لمنتسبيها كل فيما يخصه - وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (5)

يخضع ضباط وأفراد الغرفة لأحكام التشريعات النافذة كل بحسب تبعيته فيما يتعلق بقواعد الانضباط والعلاوات والترقيات والإجازات وسائر شؤونهم الوظيفية.

مادة (6)

يكون للغرفة عدد من التقسيمات التنظيمية، يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الغرفة.

العدد (2)

رقم الصفحة 206

مادة (7)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالف أحكامه، وعلى الجهات المختصة تنفيذه، ويُشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 16/شعبان/1434هجري.

الموافق: 25/يونيو/2013ميلادي.

قرار مجلس الوزراء
رقم (316) لسنة 2013 ميلادي
بشأن إنشاء معهد بنغازي للتقنية النفطية

مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (25) لسنة 1955 ميلادي، في شأن البترول وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (24) لسنة 1970 ميلادي، بإنشاء المؤسسة الوطنية للنفط، وتعديلاته.
- وعلى قرار الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام "سابقاً" رقم (10) لسنة 1979 ميلادي، في شأن إعادة تنظيم المؤسسة الوطنية للنفط.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (32) لسنة 2012 ميلادي، في شأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة النفط والغاز وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى كتاب وزير النفط والغاز رقم (1448) المؤرخ في 29/مايو/2013 ميلادي.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (2485) المؤرخ في 17/يونيو/2013 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي الرابع عشر لسنة 2013 ميلادي.

قرار**مادة (1)**

يُنشأ وفقاً لأحكام هذا القرار معهد تدريبي متخصص يُسمى (معهد **بنغازي للتقنية النفطية**) يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويتبع المؤسسة الوطنية للنفط.

مادة (2)

يكون المقر الرئيسي للمعهد بمدينة (بنغازي) ويجوز بقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط بناء على اقتراح من لجنة إدارة المعهد فتح فروع أخرى له بليبيا.

مادة (3)**يختص المعهد بما يلي:**

- 1- دعم مناشط الصناعة النفطية.
- 2- إعداد وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية الفنية من حملة الشهادة الإعدادية بنظام تعليم مهني ممنهج وفق نظم ومعايير الجودة التعليمية.
- 3- إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية التطويرية لمختلف الأطر الفنية في مجالات صناعة النفط والغاز والتخصصات المساندة لها.

مادة (4)

يجوز للمعهد في سبيل تحقيق أغراضه التعاقد مع الجهات وبيوت الخبرة المحلية والعالمية لتقديم الخدمات التعليمية الفنية والعلمية لمتطلبات تنفيذ العملية التعليمية والتدريبية الداعمة للصناعة النفطية.

مادة (5)

تكون مدة الدراسة بالمعهد ثلاث سنوات دراسية، ويتم منح خريجي المعهد شهادة الدبلوم الفني المتوسط، على أن تتم معادلة الشهادات إتمام المرحلة الثانوية بالتنسيق مع مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

مادة (6)

يكون للمعهد نظام أساسي يصدر بقرار من وزير النفط والغاز بناء على عرض من رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط.

مادة (7)

يقوم المعهد بالمشاركة التامة في تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق المساهمة في رفع كفاية الكوادر الفنية الوطنية اللازمة للتشغيل والصيانة بالقطاع، كما يجوز له بالتنسيق مع القطاعات الأخرى أن يساهم في تدريب الكوادر الوطنية من ذوي التخصصات الفنية المتوفرة لدى المعهد وفق الاحتياجات الفعلية لكل منها، وبما لا يؤثر في سير نظام التدريب الخاص بالقطاع.

مادة (8)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 17/شعبان/1434هـجري.

الموافق: 26/يونيو/2013ميلادي.

**قرار مجلس الوزراء
رقم (322) لسنة 2013 ميلادي
بشأن إنشاء المعهد العالي للنفط بطبرق**

مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (25) لسنة 1955 ميلادي، في شأن البترول، وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (24) لسنة 1970 ميلادي، بإنشاء المؤسسة الوطنية للنفط، وتعديلاته.
- وعلى قرار الأمانة العامة للمؤتمر الشعب العام "سابقاً" رقم (10) لسنة 1979 ميلادي، في شأن إعادة تنظيم المؤسسة الوطنية للنفط.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (32) لسنة 2012 ميلادي، في شأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة النفط والغاز وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى كتاب وزير النفط والغاز رقم (1448) المؤرخ في 29/مايو/2013 ميلادي.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (2485) المؤرخ في 17/يونيو/2013 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي الرابع عشر لسنة 2013 ميلادي.

قرار**مادة (1)**

يُنشأ بموجب هذا القرار معهد عال للنفط يُسمى "المعهد العالي للنفط بطبرق" يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ويتبع المؤسسة الوطنية للنفط.

مادة (2)

يكون المقر الرئيسي للمعهد بمدينة "طبرق" ويجوز بقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، بناء على اقتراح من مجلس إدارة المعهد فتح فروع أخرى له بليبيا.

مادة (3)**يختص المعهد بما يلي:-**

- 1- تأهيل الكوادر التقنية العالية في المناشط اللازمة لدعم الصناعة النفطية.
- 2- إعداد وتأهيل الكوادر التقنية الهندسية من حملة شهادة الثانوية على أساس نظام تعليم مهني ممنهج وفق نظم ومعايير الجودة التعليمية.

مادة (4)

يصدر بالنظام الأساسي للمعهد قرار من وزير النفط والغاز بناء على عرض من رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط.

مادة (5)

تكون مدة الدراسة بالمعهد ثلاث سنوات دراسية، ويُمنح المتخرج شهادة ((بكالوريوس))، وللمعهد في سبيل القيام بالعمليات التعليمية التعاقد مع الجهات وبيوت الخبرة المحلية والعالمية لأجل تقديم الخدمات التعليمية الفنية والعلمية لمتطلبات تنفيذ العملية التعليمية والتدريبية الداعمة للصناعة النفطية.

مادة (6)

يقوم المعهد بالمشاركة التامة في تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق المساهمة في رفع كفاية الكوادر الفنية الوطنية اللازمة للتشغيل والصيانة بالقطاع، كما يجوز له وبالتنسيق مع القطاعات الأخرى أن يساهم في تدريب الكوادر الوطنية من ذوي التخصصات التقنية الهندسية المتوفرة لدى المعهد وفق الاحتياجات الفعلية لكل منها، وبما لا يؤثر في سير نظام التدريب الخاص بالقطاع.

مادة (7)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 21/شعبان/1434هـ جري.

الموافق: 30/يونيو/2013م ميلادي.

**قرار مجلس الوزراء
رقم (325) لسنة 2013 ميلادي
بإنشاء جهاز المباحث العامة**

مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة، ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى قانون الإجراءات الجنائية وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 1992 ميلادي، بشأن إصدار قانون الأمن والشرطة وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادي، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012 ميلادي، في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2012 ميلادي، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الداخلية وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الثامن عشر لسنة 2013 ميلادي.

قرر

مادة (1)

يُنشأ بموجب أحكام هذا القرار جهاز مدني نظامي يُسمى جهاز (المباحث العامة) يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ويتبع مجلس الوزراء.

مادة (2)

يكون المقر الرئيسي للجهاز "مدينة طرابلس"، ويجوز إنشاء فروع أو مكاتب له بالمدن أو المناطق الأخرى بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من رئيس الجهاز.

مادة (3)

يهدف الجهاز إلى حفظ كيان الدولة وحماية أمنها السياسي والاقتصادي، ومكافحة الأخطار والتهديدات التي تستهدف قيمها الدينية والاجتماعية، أو تنال من مكانتها وعلاقتها الدولية.

ويمارس الجهاز نشاطه بمراعاة التقيد بمقتضيات حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة والمحمية بموجب القانون وبما يكفل احترامها، ولا تتمتع تصرفاته الماسة بهذه الحقوق والحريات بأية حصانة.

وللجهاز في سبيل تحقيق أهدافه القيام بما يلي:-

- أ- المشاركة في الندوات والمؤتمرات والمعارض وجميع الأنشطة الفكرية بما يحقق أغراض الجهاز.
- ب- إعداد الدراسات والخطط وإجراء البحوث في مختلف المجالات، وتنظيم المؤتمرات والدورات وورش العمل التدريبية بما يساهم في تحقيق الأهداف القومية خاصة ما يتعلق منها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والجانب البيئي والأمن الغذائي، وبما يتفق والطبيعة الخاصة بالجهاز.
- ج- وضع خطط للتدريب والتأهيل والإيفاد للدراسة في الداخل والخارج بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتزويد الجهاز بما يحتاج إليه من عناصر بشرية ذات كفاية فنية عالية لازمة لشغل الوظائف بالجهاز وفي إطار السياسات العامة التي تحكم عمل الجهاز.
- د- وضع الخطط الإستثمارية للجهاز بما يكفل تحقيق أغراضه.

مادة (4)

يختص جهاز المباحث العامة بما يلي:

- 1- إعداد الخطط الأمنية والاستراتيجية والدراسات الخاصة بالجريمة الماسة بأمن وسلامة الدولة، والأنشطة الهدامة والظواهر الإجرامية التي تشكل خطراً على أمن وسلامة المجتمع، وتحديد دوافعها وأسبابها وأبعادها، وطرق مكافحتها، واقتراح الوسائل الكفيلة بالوقاية منها.
- 2- التصدي والمراقبة للنشاطات المشبوهة والمعادية التي تقوم بها الدول والمنظمات والمجموعات والأفراد والتي تستهدف الهوية الوطنية أو القيم الإسلامية للمجتمع الليبي أو بنيته السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، ووضع الخطط للوقاية منها ومكافحتها.
- 3- مواجهة المخططات السياسية المعادية والمضادة لتطلعات الدولة الليبية، ورصد أعمال التخريب والتجسس والعمل السري والظواهر الإجرامية التي تنعكس سلباً على الأمن السياسي وبشكل خاص على أمن وسلامة مؤسسات الدولة، واتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراء وفقاً لما تنص عليه القوانين ذات العلاقة.
- 4- المحافظة على الأمن والسلم الأهلي، وذلك بتوفير الحماية للمواطن في حالة نشوب ما يهدد الأمن والاستقرار، وكذلك توفير الحماية للشخصيات السياسية العامة من حوادث الاعتداء.
- 5- مباشرة أعمال التحري وجمع الاستدلالات والقبض على مرتكبي الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصات الجهاز وإحالتها إلى الجهات القضائية المختصة.
- 6- جمع المعلومات المتعلقة بأمن الدولة الداخلي وتحليلها وتقييمها واستخلاص مؤشراتنا وتحديد التدابير اللازمة لتوقي أو معالجة آثارها.
- 7- تقديم الخدمات والنصائح الأمنية لأجهزة الدولة المختلفة لضمان أمنها وسلامة عملها على النحو الذي يساعدها في تنفيذ اختصاصاتها.

- 8- تأمين وسائل الاتصالات وحماية أسرار الدولة من التسرب.
- 9- حصر كافة الشركات الوطنية والأجنبية والمنشآت الصناعية والنفطية والخدمية والمواقع الأثرية وكافة الدوائر الحكومية في الدولة الليبية بالتنسيق مع الجهات المختصة لتسيير برامج الحماية لها.
- 10- مراقبة البضائع وأمتعة المسافرين بالمنافذ البرية والبحرية والجوية وتأمين سلامة المسافرين بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 11- رصد شؤون الجنسية وحركة الدخول والخروج والهجرة من وإلى دولة ليبيا بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 12- دراسة وتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالرأي العام والنتيجة عن المواقف المختلفة لفئات المجتمع وإحالتها إلى ذوي الاختصاص للعلم واتخاذ ما يلزم حيالها.
- 13- متابعة سير الانتخابات البرلمانية والمحلية والنقابية وإعداد تقارير بشأنها وإحالتها للجهات المختصة.
- 14- فتح قنوات الاتصال مع كافة الجهات الأمنية والتنسيق معها بخصوص اختصاصات الجهاز في القضايا المشتركة.
- 15- متابعة الأنشطة الإعلامية وتقييمها وإعداد التقارير بشأنها والتواصل الإعلامي مع الجمهور والوفود الإعلامية الممثلة للجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.
- 16- أية مهام أخرى تسند للجهاز بموجب أي تشريع آخر.

مادة (5)

يكون للجهاز رئيس بدرجة وزير، كما يكون له نائب للرئيس تتم تسميتهما بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من رئيس مجلس الوزراء، ويخضع الجهاز في مباشرته لمهامه لإشراف رئيس مجلس الوزراء.

مادة (6)

يختص رئيس الجهاز بما يلي:

- 1- اقتراح النظم واللوائح الفنية والإدارية والمالية المنظمة لسير العمل بالجهاز وإحالتها إلى مجلس الوزراء للاعتماد.
- 2- الإشراف والرقابة على جميع التقسيمات التنظيمية بالجهاز والعاملين بها، ومباشرة كافة الأعمال المتعلقة بشؤونهم الوظيفية طبقاً للتشريعات النافذة.
- 3- إعداد مشروع الميزانية العامة للجهاز والحساب الختامي.
- 4- إبرام العقود ومحاضر الاتفاق المتعلقة بأنشطة الجهاز وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.
- 5- التوقيع واعتماد القرارات الصادرة عنه.
- 6- التوقيع على أدونات الصرف والعقود المتعلقة بعمل الجهاز.
- 7- تمثيل الجهاز في علاقاته مع الغير وأمام القضاء.
- 8- تقديم التقارير الدورية عن نشاط الجهاز لمجلس الوزراء.
- 9- أية اختصاصات أخرى تُسند له وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (7)

يختص نائب رئيس الجهاز بما يلي:

- 1- يمارس صلاحيات الرئيس في حال غيابه.
- 2- يساعد الرئيس في الإشراف على سير العمل بالجهاز.
- 3- أية اختصاصات أخرى يفوضه بها الرئيس وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (8)

تتكون القوة العمومية للجهاز من الآتي:-

- 1- فئة الأعضاء؛ وتشمل الضباط وضباط الصف والأفراد وفقاً للنظم المعمول بها في قانون الأمن والشرطة.
- 2- فئة الموظفين؛ وتشمل العاملين من غير حاملي الرتب وفقاً لأحكام قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.

مادة (9)

يتكون الهيكل التنظيمي للجهاز من عدد من الإدارات والمكاتب يصدر بتحديداتها وبيان اختصاصاتها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض من رئيس الجهاز وبما لا يخالف أحكام هذا القرار.

مادة (10)

تتكون الموارد المالية للجهاز مما يلي:

- 1- ما يخصص له من مبالغ بالميزانية العامة للدولة.
- 2- أية موارد أخرى يرخص له في الحصول عليها قانوناً.

مادة (11)

يكون للجهاز حساب مصرفي أو أكثر بأحد المصارف العاملة بليبيا تودع فيه أمواله وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (12)

يكون للجهاز ميزانية مستقلة تُعد وفقاً للنظم المحاسبية المعمول بها، وتبدأ السنة المالية للجهاز مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها.

مادة (13)

تُلغى الإدارة العامة لأمن المعلومات من التقسيمات التنظيمية بالتنظيم الإداري لوزارة الداخلية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2012 ميلادي، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الداخلية وتنظيم جهازها الإداري.

مادة (14)

يُنقل للعمل بجهاز المباحث العامة كافة العاملين بجهاز الأمن الداخلي "سابقاً" الذين سبق نقلهم لمديريات الأمن بالمجالس المحلية بقرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (17) لسنة 2011 ميلادي بشأن حل جهاز الأمن الداخلي والخارجي، وكذلك العاملون بالإدارة العامة لأمن المعلومات التابعة

رقم الصفحة 219

العدد (2)

لوزارة الداخلية بشرط ألا يكونوا من بين العاملين سابقاً بمكتب التحري والمتابعة والتحقيق، أو مكافحة الزندقة، أو السجون، أو فروع مكاتب الإرهاب بجهاز الأمن الداخلي المنحل.

مادة (15)

تؤول إلى جهاز المباحث العامة كافة الأصول الثابتة والمنقولة التي كانت مملوكة أو في حيازة جهاز الأمن الداخلي المنحل أو الإدارة العامة لأمن المعلومات بوزارة الداخلية.

مادة (16)

تسري - بحسب الأحوال - على منتسبي الجهاز أحكام القانون رقم (10) لسنة 1992 ميلادي بشأن إصدار قانون الأمن والشرطة، وأحكام القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادي، بشأن إصدار قانون علاقات العمل.

مادة (17)

تشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء لجنة أو أكثر تتولى تنفيذ أحكام هذا القرار.

مادة (18)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 21/شعبان/1434هـجري.

الموافق: 30/يونيو/2013 ميلادي.

قرار مجلس الوزراء
رقم (339) لسنة 2013 ميلادي
بإنشاء غرفة للعمليات الأمنية المشتركة بمدينة طبرق
مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (40) لسنة 1974 ميلادي، في شأن الخدمة في القوات المسلحة.
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 1992 ميلادي، بشأن الأمن والشرطة.
- وعلى القانون رقم (11) لسنة 2012 ميلادي، بتقرير بعض الأحكام في شأن صلاحيات المستويات القيادية بالجيش الليبي.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (19) لسنة 2012 ميلادي، بتفويض رئيس مجلس الوزراء ببعض المهام.

قرر

مادة (1)

تُنشأ غرفة أمنية تُسمى (غرفة العمليات المشتركة) للحفاظ على أمن المناطق الحدودية (امساعد - الجغبوب) تتبع مجلس الوزراء وتعمل تحت الإشراف المباشر لرئيسه ويكون مقرها بمدينة طبرق.

مادة (2)

تُشكل غرفة العمليات المشار إليها في المادة السابقة من رئيس من أحد ضباط الجيش لا تقل رتبته عن رتبة عقيد، ومساعد له من أحد الضباط، يصدر بتكليفهما قرار من رئيس مجلس الوزراء، وتضم مندوبين عن الجهات التالية:-

- 1- جهاز المخابرات الليبية.
- 2- مديرية الأمن الوطني طبرق.

- 3- مصلحة الجمارك.
- 4- مصلحة الجوازات والجنسية وشؤون الأجانب.
- 5- الهجرة غير الشرعية.
- 6- الحرس البلدي.
- 7- مكافحة المخدرات.
- 8- حرس الحدود.
- 9- وحدات من الجيش الليبي.

مادة (3)

تتولى غرفة العمليات الأمنية المشتركة القيام بما يلي:

- 1- اتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة للحفاظ على الأمن بالمناطق الحدودية (امساعد - الجغبوب) وغيرها من المناطق الواقعة بضواحي مدينة طبرق وبما يضمن دعم وإسناد الشرطة والمشاركة في حفظ الأمن، ولها في ذلك وضع الخطط الأمنية الكفيلة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 2- وضع آلية قانونية لتلقي البلاغات وقبول الشكاوي وجمع الاستدلالات بشأنها، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإحالتها إلى النيابة العامة.
- 3- تقديم التقارير اليومية لأهم البلاغات وما اتخذ بشأنها من إجراءات لمجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة.
- 4- السيطرة الأمنية الكاملة على مدينة طبرق وضواحيها.
- 5- فتح نقاط التمرکز الأمني لفرض الأمن والمجاهرة به.
- 6- مكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب الجمركي وتجارة المخدرات.
- 7- ويكون للغرفة في سبيل أداء مهامها ما يلي:
 - أ- الحق في استخدام كافة الوسائل الفنية والتقنية التي تراها لازمة لأداء مهامها، وعلى جميع الجهات الأمنية ذات العلاقة بعمل الغرفة اتخاذ الإجراءات العاجلة بما يمكن الغرفة من تحقيق أهدافها ذات الطابع الأمني.

رقم الصفحة 222

العدد (2)

ب- التنسيق مع الوزارات والجهات العامة بما يكفل أداء الغرفة لمهامها على الوجه المطلوب ووفقاً للبرنامج الذي تعده الغرفة بالخصوص.

ج- التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني وأعيان ووجهاء المناطق المستهدفة وطلب معاوناتهم وإدماجهم في الخطة الأمنية بما يتناسب وطبيعة هذه المهام وبما يحد من الإفراط في استعمال القوة حفاظاً على الأرواح والممتلكات.

د- تشكيل فريق إعلامي بالغرفة مهمته توثيق الاختراقات التي يتم ضبطها في الحال، كما يكون لها نطاق إعلامي للتواصل مع وسائل الإعلام لتوضيح مهام الخطة الأمنية وأهدافها.

هـ- للغرفة حق الاستعانة بمن ترى لزوم الاستعانة به تنفيذاً لمهامها.

مادة (4)

يخضع منتسبو الغرفة من الناحية الفنية لإشراف رئيس الغرفة ومساعدته.

مادة (5)

تتولى كل جهة يتبعها منتسبو الغرفة دفع المرتبات وسائر العلاوات والمزايا المالية والمكافآت لمنتسبيها كل فيما يخصه - وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (6)

يكون للغرفة عدد من التقسيمات التنظيمية يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الغرفة.

مادة (7)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالف أحكامه، وعلى الجهات المختصة تنفيذه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 28/شعبان/1434هـ جري.

الموافق: 7/يوليو/2013م ميلادي.

قرار مجلس الوزراء
رقم (340) لسنة 2013 ميلادي
بتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (27) لسنة 2013 ميلادية

مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري، وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادية، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادية، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (27) لسنة 2013 ميلادية، بشأن إخلاء مدينة طرابلس من المظاهر المسلحة غير الشرعية.
- وعلى كتاب رئيس إدارة مشروع الرقم الوطني والمشاريع المكتملة له رقم (253) بتاريخ 03/أبريل/2013 ميلادية.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (2876) بتاريخ 03/يونيو/2013 ميلادية.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي التاسع عشر لسنة 2013 ميلادية.

قرر

مادة (1)

تُشكل لجنة على النحو التالي:

- 1- السيد/ وزير الكهرباء والطاقات المتجددة رئيساً.

- 2- السيد/وزير الشباب والرياضة
3- السيد/ وزير العدل
4- السيد/ وزير المواصـلات
5- السيد/ وزير الموارد المائية
6- السيد/ وزير العمل والتأهيل
- منسقاً.
عضواً.
عضواً.
عضواً.
عضواً.

مادة (2)

تتولى اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة (1) من هذا القرار وضع آلية لتنفيذ قرار المؤتمر الوطني العام رقم (27) لسنة 2013 ميلادية في شأن إخلاء مدينة طرابلس من التشكيلات المسلحة غير الشرعية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع الحصار عن مقر وزارة الداخلية الكائن بطريق المطار بطرابلس، وتشكيل لجنة لاستلامها من محاصريها، والعمل على إخلاء سبيل من تم احتجازهم أثناء فترة المحاصرة.

مادة (3)

للجنة الاستعانة بمن ترى ضرورة الاستعانة به من ذوي الخبرات العسكرية في أداء أعمالها، وعليها تقديم تقرير بنتائج أعمالها إلى رئيس مجلس الوزراء في موعد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ صدور هذا القرار.

مادة (4)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه

مجلس الوزراء

صدر في: 28/شعبان/1434هـجري.
الموافق: 7/يوليو/2013ميلادي.

قرار مجلس الوزراء رقم (353) لسنة 2013 ميلادي بإنشاء مصلحة النقل البري وتقرير بعض الأحكام

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (46) لسنة 1970 بشأن الطرق العامة.
- وعلى القانون رقم (11) لسنة 1984 ميلادي، بشأن المرور على الطرق العامة وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (18) لسنة 1998 ميلادي، بشأن تنظيم النقل البري ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (4) لسنة 2005 ميلادي، بشأن الأحكام الخاصة بنقل المواد الخطرة على الطرق العامة.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادي، بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2012 ميلادي، بتنظيم وتحديد اختصاصات الجهاز الإداري لوزارة المواصلات والنقل وتقرير بعض الأحكام.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (82) لسنة 2013 ميلادي، بإسناد اختصاص إجراء الفحص الفني للمركبات الآلية، وإصدار تراخيص قيادتها إلى وزارة المواصلات والنقل وتعديله.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (918) لسنة 2007 ميلادي، بشأن ضوابط شراء السيارات واستعمال السيارات والآليات المملوكة للمجتمع.

- العدد (2) رقم الصفحة 226
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (273) لسنة 2010 ميلادي بشأن تعديل قرارها رقم (143) لسنة 2005 ميلادي بإنشاء مصلحة الطرق والجسور وإضافة حكم وتعديله.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (2320) المؤرخ في 9/يونيو/2013 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس وزراء الحكومة المؤقتة في اجتماعه الاستثنائي الثالث عشر لسنة 2013 ميلادي.

قـرـر

مادة (1)

تُنشأ بموجب أحكام هذا القرار مصلحة عامة تُسمى (مصلحة النقل البري) تكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتتبع وزارة المواصلات.

مادة (2)

يكون المقر الرئيسي للمصلحة بمدينة (طرابلس) ويجوز إنشاء فروع أو مكاتب لها داخل ليبيا بقرارات من وزير المواصلات.

مادة (3)

تتولى المصلحة تنفيذ السياسة العامة في مجال النقل البري، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لذلك والإشراف على تنفيذها، ولها على وجه الخصوص ما يلي:-

- 1- تنفيذ التشريعات المتعلقة بالنقل البري واقتراح ما يلزم لتعديلها.
- 2- تنفيذ التشريعات المتعلقة بنقل المواد الخطرة على الطرقات العامة.
- 3- اقتراح التشريعات المنظمة للنقل الدولي في ليبيا بما في ذلك تشريعات النقل الدولي متعدد الوسائط.
- 4- إعداد الشروط الفنية الواجب توافرها في وسائل النقل البري للركاب والبضائع على الطرق العامة لتحقيق نظم السلامة على الطرقات العامة.

- 5- تحديد العوائق والمشاكل التي تواجه انتقال الركاب والبضائع بين المدن ومع الدول المجاورة وإيجاد الحلول لها.
- 6- تحديد حجم الإركاب واتجاهاته بين المدن ومع الدول المجاورة في مجال النقل البري.
- 7- العمل على تحديد حجم نقل البضائع حالياً والتوقعات المستقبلية له داخل ليبيا ومع الدول المجاورة.
- 8- وضع تنظيم معتمد لخطوط الربط البرية بين المناطق الليبية ومع الدول المجاورة والتجمعات الإقليمية الأخرى.
- 9- وضع الضوابط الخاصة بتحديد حقوق الناقل والراكب في المجال البري والتزامات كل منها.
- 10- الإشراف على تنظيم وتسجيل وشراء وتخريد وبيع السيارات المملوكة للدولة.
- 11- إجراء الفحص الفني للمركبات وآليات النقل البري.
- 12- إصدار تراخيص قيادة مركبات وآليات النقل البري.
- 13- تسجيل المركبات وآليات النقل البري وإصدار التراخيص اللازمة لها.
- 14- الإشراف على محطات نقل الركاب المحلية والدولية والعمل على تطويرها.
- 15- اقتراح الخطط وإعداد الدراسات اللازمة لتسهيل السير والسلامة لوسائل النقل البري المختلفة.
- 16- إعداد الاستراتيجيات والخطط والدراسات الوطنية في مجال النقل البري.
- 17- إعداد التصاميم الهندسية والمواصفات الفنية لمشروعات محطات النقل البري للركاب والبضائع المحلية والدولية.
- 18- المشاركة في إعداد مقترح ميزانية التحول لمشروعات النقل البري.
- 19- اقتراح الضوابط والنماذج المتعلقة بمنح الأدونات والتراخيص بمزاولة أنشطة النقل البري، ومسك قيودها وضبط شؤونها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

- 20- المشاركة في إعداد تعريفات النقل البري محلياً ودولياً بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 21- دراسة ومراجعة مشروعات الاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم في مجال النقل البري والعمل على دراسة الاتفاقيات الدولية للنقل البري واقتراح ما يلزم بشأن الانضمام إليها.
- 22- المشاركة في المؤتمرات واللجان الإقليمية والدولية المتعلقة بالنقل البري بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 23- العمل على تدريب وتأهيل العناصر الوطنية في مجال النقل البري، ووضع البرامج اللازمة لذلك وفقاً للتشريعات والنظم المقررة في هذا الشأن.

وللمصلحة في سبيل تحقيق مهامها ما يلي:

- أ- إبرام العقود والاتفاقات اللازمة لتسيير أعمالها ونشاطاتها المختلفة وبما لا يتعارض والتشريعات النافذة.
- ب- تملك الأصول والموجودات والعقارات والأجهزة والمعدات التي تمكنها من أداء مهامها.

مادة (4)

يتولى إدارة المصلحة رئيس يصدر بتسميته قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من وزير المواصلات.

مادة (5)

- يتولى رئيس المصلحة تنفيذ السياسة العامة لها وإدارتها وتصريف شؤونها وله على الأخص ما يلي:
- 1- تنفيذ البرامج والخطط العامة المقررة في مجال اختصاص المصلحة.
 - 2- اقتراح النظم الفنية للمصلحة.
 - 3- اقتراح الميزانية السنوية للمصلحة والموافقة على الحساب الختامي وإحالتها للاعتماد.

رقم الصفحة 229

العدد (2)

- 4- إدارة أموال المصلحة والتصرف فيها وفقاً للقواعد المقررة وفي حدود أغراضها.
- 5- الإشراف والرقابة والتنسيق وتقييم الأداء بالنسبة لأعمال فروع ومكاتب المصلحة.
- 6- دراسة التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل في مختلف أوجه نشاط المصلحة.
- 7- الإشراف على شؤون المصلحة طبقاً لهذا القرار والتشريعات النافذة.
- 8- إدارة وتصريف شؤون المصلحة وتنظيم أعمالها.
- 9- تمثيل المصلحة في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء.
- 10- العمل على تطوير نظام العمل في المصلحة.
- 11- ممارسة الاختصاصات الأخرى المقررة بالتشريعات النافذة.

مادة (6)

تتكون الموارد المالية للمصلحة مما يلي :

- 1- ما يخصص لها من الميزانية العامة للدولة.
- 2- الإيرادات الناتجة عن الخدمات التي تقدمها للغير بمقابل وفقاً للوائح والتشريعات النافذة.
- 3- أية موارد أخرى يسمح لها بتحقيقها وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (7)

تكون للمصلحة ميزانية مستقلة وتبدأ السنة المالية للمصلحة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها، على أن تبدأ السنة المالية الحالية للمصلحة من تاريخ العمل بهذا القرار، وتنتهي بنهاية السنة المالية للدولة.

مادة (8)

يجوز للمصلحة فتح حساب مصرفي أو أكثر وفقاً للضوابط المقررة في هذا الشأن.

مادة (9)

يتولى ديوان المحاسبة مراجعة حسابات المصلحة وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (10)

يصدر بتنظيم المصلحة قرار من وزير المواصلات بناء على عرض من رئيس المصلحة.

مادة (11)

تُعدل تسمية مصلحة الطرق والجسور والنقل البري بحيث تصبح مصلحة (الطرق والجسور).

مادة (12)

تُنقل إدارة النقل البري بمصلحة الطرق والجسور والنقل البري "سابقاً" للمصلحة المنشأة بهذا القرار، كما يُنقل العاملون بها بذات أوضاعهم الوظيفية.

مادة (13)

تؤول للمصلحة المنشأة بهذا القرار جميع مقر ومباني ومحطات النقل البري والمرافق التابعة لها، وتشكل بقرار من وزير المواصلات لجنة أو أكثر لتنفيذ هذا القرار.

مادة (14)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، وعلى الجهات المختصة تنفيذه، ويُنشر بالجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 29/شعبان/1434هـ جري.

الموافق: 8/يوليو/2013م ميلادي.

قرار لجنة قيد محري العقود رقم (37) لسنة 2013 ميلادي

لجنة قيد محري العقود

- بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محري العقود وتعديله ولائحته التنفيذية.
- وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن، والمستندات المرفقة بها الدالة على توافر الشروط المطلوبة قانونا للقيد. وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 7/صفر/1435هجري الموافق 10/ديسمبر/2013ميلادي.

قررت

مادة 1

- يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محري عقود بمحكمة استئناف طرابلس وهم:-
 - 1- سيف الإسلام سعدون حيدر عبد الله.
 - 2- عبد الباسط عبد الرزاق الطاهر همام.
 - 3- علي مصطفى علي باشا أغا.
 - 4- فرج اعليش إمحمد أبو قرين.
 - 5- عبد السلام مسعود عبد السلام النعاجي.
 - 6- عبد الفتاح عبد الباسط الطاهر سويسي.
 - 7- سامية جمعة عبد الحفيظ الورفلي.
 - 8- محمد علي بشير أبو الربيع.
 - 9- سامية جمعة محمد بنعمة.
 - 10- مهند محمد رجب أحمد.

- 11- محمد عبد السلام محمد الزوبي.
- 12- الصيد علي المبروك الخيتوني.
- 13- علي إبراهيم علي السريتي.
- 14- طاهر محمد أحمد بو شعالة.
- 15- الصديق النفاتي علي النفاتي.
- 16- يوسف الفرجاني ميلاد المرغني.
- 17- المبروك محمد المبروك الشائبي.
- 18- عادل محمد عبد الصمد سالم .
- 19- المنتصر المبروك عبد الله مفتاح.
- 20- هيثم أحمد علي عثمان.
- 21- فتحي عبد الله الطيب الشارف.
- 22- أبوفائد علي ضو التليسي.

مادة 2

- يقيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود مساعدين كل بمكتب محرر العقود المبين قرين اسمه وهم:-
- 1- حمزة أحمد موسى الشريدي بمكتب نوح محمد نوح.
 - 2- خالد عيسى والي بمكتب محمد علي سالم المذكور.
 - 3- عبد الرحيم المبروك محمد بمكتب حسين أبو القاسم سعيد يونس.
 - 4- هيثم إمحمد غيث عبد الله بمكتب عبد العظيم عبد الله عمر.
 - 5- علي ميلاد مانع فنان بمكتب مجدي المهدي صالح الهمالي.
 - 6- أمجد عبد الرحمن محمد بمكتب عبد الغني أرحومة محمد.
 - 7- عبد الوهاب الهادي الرجباني بمكتب أحمد خليفة عقيل.
 - 8- رامي رمضان خليفة قوس بمكتب كمال انبية سالم.

- 9- بشير سالم غيث سليمان
بمكتب محمد الناصر التركي.
- 10- خيرى محمد عبد الله
بمكتب عزالدين بلقاسم علي كريم.
- 11- عبد الحميد إبراهيم حسين
بمكتب عمر العماري محمد.
- 12- أبو القاسم علي سعد
بمكتب محمد علي محمد الطيب.
- 13- محمد التهامي الصغير
بمكتب عبد العاطي علي حسين.
- 14- عبد الحفيظ فتحي الزرقاني
بمكتب أشرف محمد عبد الله.
- 15- عواطف رجب عربي
بمكتب آمال علي الفرجاتي.
- 16- إبراهيم الجربوعي إبراهيم
بمكتب الصادق الطاهر المقوز.
- 17- شنيعة المعاوي احنين
بمكتب خالد خليفة ابسياسة.
- 18- الهادي ضوء اعمارة
بمكتب خالد خليفة ابسياسة.
- 19- عبد المالك الهادي محمد
بمكتب محمد عامر محمد النفاتي.
- 20- أسامة عبد السلام محمد
بمكتب أبو بكر يوسف عيسى .
- 21- عصام موسى سليمان
بمكتب شكري عبد الرحمن يخلف.
- 22- عمر جمعة عمر الفورتي
بمكتب محمد فرج علي الهوش.
- 23- وفاء محمد عبد السلام
بمكتب عبد الناصر يونس التومي.
- 24- مصطفى علي محمود
بمكتب أكرم إبراهيم محمد.
- 25- الهاشمي سيدي عمر سيدي الشيخ
بمكتب حنان محمد عمورة.
- 26- نجوى الطاهر مصباح
بمكتب عمر العماري محمد.
- 27- عبد الحكيم محمد أحمد
بمكتب ناجي أحمد دردور.
- 28- نرجس سعيد عاشور
بمكتب رجاء ونيس البقار.
- 29- حمزة إمام محمد
بمكتب خالد رمضان زايد.
- 30- فيصل رمضان زايد
بمكتب خالد رمضان زايد.

- 31- وسام عبد الرزاق أبوخريص بمكتب سميرة محمد زائد.
32- فرج أبوالقاسم سعيد أبوالقاسم بمكتب أحمد صالح سالم.

مادة 3

- تُنقل السيدة /هاجر محمد الحبيب محرر عقود مساعد بمكتب السيدة /أمل ضوء المهدي للعمل محرر عقود مساعد بمكتب السيد /عبد السلام مفتاح حمودة بناء على طلبها.
- يُنقل السيد/ عمران امحمد مفتاح محرر عقود مساعد بمكتب السيد/إبراهيم ميلاد محمد الحداد للعمل محرر عقود مساعد بمكتب السيد/عبد الباسط مفتاح سالم مفتاح بناء على طلبه.

مادة 4

يُلغى قيد السادة محرري العقود الآتية أسماؤهم بناء على طلباتهم وهم:-

- 1- منى حسن عبد السلام التائب.
- 2- لطيفة مصطفى عبد السلام السويسي .
- 3- علي مختار محمد عبيد.
- 4- صالح عمر صالح القصبي.
- 5- علاء الدين محمد قلد الديب.
- 6- سامية أحمد عبد الحميد بن رمضان.

مادة 5

يُلغى قيد السيد والسيدة مساعدي محرري العقود الآتية اسماهما بناء على طلبيهما وهما:-

- 1- حمزة علي عبد الرزاق بمكتب حسين محمد بن فايد.
- 2- سمية حسين الشاملي بمكتب ياسر أحمد محمد المرعاش.

مادة 6

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل،
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المستشار

محمود محمد الكيش

رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم

يعتمد

صلاح بشير المرغني

وزير العدل

الموافق: 15/ربيع الأول/1435هجري.

اعتمد بتاريخ: 14/يناير/2014ميلادي.

قرار لجنة قيد محجري العقود رقم (38) لسنة 2013 ميلادي

لجنة قيد محجري العقود

- بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محجري العقود وتعديله ولائحته التنفيذية.
- وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن، والمستندات المرفقة بها الدالة على توافر الشروط المطلوبة قانوناً للقيد، وعلى محضر اجتماع لجنة القيد. بتاريخ 7/صفر/1435 هجري، الموافق 10/ديسمبر/2013 ميلادي.

قررت

مادة (1)

- يقيد السادة الآتية أسماؤهم محجري عقود بمحكمة استئناف بنغازي وهم:-
- 1- عمر عبدالقادر سعد عبدالرحمن.
 - 2- عبدالسلام سالم عبدالسلام حمد.
 - 3- امريحلة محمد زيدان خليل.
 - 4- السنوسي يونس السنوسي يونس.
 - 5- ريم مفتاح يوسف علي .
 - 6- محمد بالنور مفتاح الفلاح.
 - 7- دنيا فوزي عطية الحاسي.
 - 8- رافع الكيلاني الشامخ المقرري.
 - 9- محمد جمعة جبر العمامي.
 - 10- إسماعيل علي الهمالي عمر.

11- أحمد محمود أبوبكر مفتاح.

12- علي أبو القاسم محمد عبد الله.

13- عمر حامد دخيل اجويلي.

مادة (2)

يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود مساعدين كل مكتب محرر العقود المبين قرين اسمه وهم:-

- | | |
|----------------------------|-------------------------------|
| 1- حمد سليمان حمد محمد | بمكتب حمزة عطية الله امحارب. |
| 2- فرج محمد اقدورة محمد | بمكتب محمد السيد بشير. |
| 3- زاهية محمد عمر الفارسي | بمكتب محمد السيد بشير |
| 4- نسيم عادل سعد المهدي | بمكتب مسعود احميدة التريكي. |
| 5- حمدي إبراهيم أبو القاسم | بمكتب رافع عمر العموري. |
| 6- فتح الله مطراوي جمعة | بمكتب عيسى المبروك سالم |
| 7- كمال مرعي موسى | بمكتب أبوبكر علي محمد |
| 8- خيرية مصطفى سليمان | بمكتب وسام عبدالرسول عبد الله |
| 9- الحديفي فرج صالح | بمكتب عبدالعالي سعيد يعقوب. |

مادة (3)

- يُنقل السيد/جرير جمعة علي الزروق محرر عقود مساعد بمكتب السيد/فتحي عثمان عبدالرحمن للعمل كمحرر عقود مساعد بمكتب السيد/منير عبدالرحمن فضل بناء على طلبه.

مادة (4)

يُلغى قيد السادة محرري العقود الآتية أسماؤهم بناء على طلباتهم وهم:-

- 1- مفتاح أحمد الكيلاني القطعاني.

2- أحمد عبدالقادر محمد الدويبي.

3- عثمان عمر الصادق مصطفى.

مادة (5)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل،
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المستشار

محمود محمد الكيش

رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم

يعتمد

صلاح بشير المرغني

وزير العدل

الموافق: 15/ربيع الأول/1435هجري.

اعتمد بتاريخ: 14/يناير/2014ميلادي.

قرار لجنة قيد محري العقود رقم (39) لسنة 2013 ميلادي

لجنة قيد محري العقود

- بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محري العقود وتعديله ولائحته التنفيذية.
- وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن، والمستندات المرفقة بها الدالة على توافر الشروط المطلوبة قانوناً للقيد، وعلى محضر اجتماع لجنة القيد. بتاريخ 7/ صفر/ 1435 هجري، الموافق 10/ ديسمبر/ 2013 ميلادي.

قررت

مادة (1)

- يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محري عقود محكمة استئناف الزاوية وهم:-
 - 1- أبو عجيبة الواعر علي الشائبي.
 - 2- زهير محمد عمر بلقاسم.
 - 3- هشام يوسف سعيد ضوء.
 - 4- بشير المبروك بشير عبيد.
 - 5- محمد الشارف محمد نصر.

مادة (2)

- يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محري عقود مساعدين كل بمكتب محرر العقود المبين قرين اسمه وهم:-
 - 1- موسى المختار مصباحبمكتب محمد منصور مفتاح

رقم الصفحة 240

العدد (2)

- | | |
|-------------------------------|----------------------------|
| بمكتب البشير إِمحمد البحري | 2- عبدالرحيم البشير إِمحمد |
| بمكتب فيصل أبوزيد خليفة. | 3- صلاح الأمين صالح |
| بمكتب الطاهر كريم الحشاني. | 4- حمزة عبدالله أحمد |
| بمكتب وسام عبدالسلام حسين. | 5- أشرف عبدالسلام رحومة |
| بمكتب خالد محمد عبدالله سلام. | 6- عبدالقادر علي عبدالقادر |
| بمكتب عبدالله محمد أبوصلاح. | 7- بدر حسين سعد |

مادة (3)

يُلغى قيد السيدين محرري العقود الآتيين اسميهما بناء على طلبيهما
وهما:-

- 1- عصام محمد الهادي العكرمي.
- 2- عبدالهادي غالي إبراهيم دغمان.

مادة (4)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُنشر
في الجريدة الرسمية.

المستشار

محمود محمد الكيش

رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم

يعتمد

صلاح بشير المرغني

وزير العدل

الموافق: 15/ربيع الأول/1435هجري.
اعتمد بتاريخ: 14/يناير/2014ميلادي.

قرار لجنة قيد محري العقود رقم (40) لسنة 2013 ميلادي

لجنة قيد محري العقود

- بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محري العقود وتعديله ولائحته التنفيذية.
- وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن، والمستندات المرفقة بها الدالة على توافر الشروط المطلوبة قانونا للقيد، وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 7/صفر/1435هجري. الموافق 10/ديسمبر/2013ميلادي.

قررت

مادة (1)

- يُقيد السادة الآتية أسماؤهم مساعدي محري عقود بمحكمة استئناف الخمس وهم:-
- 1- خيرى مفتاح بنور بمكتب أبو عجيله سعيد الضاوي.
- 2- صالح محمد عمران بمكتب معمر المبروك عاشور.
- 3- باسم بلعيد المعلول بمكتب معمر المبروك عاشور.
- 4- جبران صالح عبد الله بمكتب عمر عبد الله البصري.
- 5- عيسى إبراهيم علي بمكتب حمزة صالح سالم.
- 6- أحمد عبد السلام أحمد بمكتب أسامة علي موسى.
- 7- رياض حسين عبد الله بمكتب حسين عبد الله الشيباني.
- 8- عبد القادر ميلاد محمد بمكتب سليم محمد سليم.
- 9- وليد معمر طريبيان بمكتب خيرى عبد السلام الجحاوي.

- 10- منصور أبو شيحة منصور بمكتب مصطفى عبد الله أبوشيمة.
11- ناجي محمد عبد السلام بمكتب أحمد بلعيد مصباح.
12- منير علي بن قمو بمكتب يوسف عثمان أحمد الشاوش.

مادة (2)

- يُنقل السيد/ باسم محمد نصر شاماطه محرر عقود بمحكمة استئناف طرابلس للعمل محرر عقود بمحكمة استئناف الخمس بناء على طلبه.
- يُنقل السيد/ محمد أحمد حسين الشيباني محرر عقود بمحكمة استئناف طرابلس للعمل محرر عقود بمحكمة استئناف الخمس بناء على طلبه.

مادة (3)

- يُلغى قيد السيد/ رمزي النعاس إمام عبد الصمد محرر عقود بناء على طلبه.

مادة (4)

- يُلغى قيد السيد/ خالد منصور ميلاد محرر عقود مساعد بمكتب حمزة محمد مفتاح بناء على طلبه.

مادة (5)

- يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المستشار

محمود محمد الكيش

رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم

يعتمد

صلاح بشير المرغني

وزير العدل

الموافق: 15/ربيع الأول/1435هـ.

اعتمد بتاريخ: 14/يناير/2014م.

قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (41) لسنة 2013 ميلادي

لجنة قيد محرري العقود

- بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محرري العقود وتعديله ولائحته التنفيذية.
- وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن، والمستندات المرفقة بها الدالة على توافر الشروط المطلوبة قانونا للقيد. وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 7/صفر/1435هجري. الموافق 10/ديسمبر/2013ميلادي.

قررت

مادة (1)

يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود محكمة استئناف مصراتة وهم:-

- 1- عبد الله غيث عبد الكريم خليفة.
- 2- زهير صالح خليفة البلعزي.
- 3- محمد أحمد البغدادي معيوف.
- 4- محمد أحمد إمام القمودي.

مادة (2)

- يُقيد السيد/ محمد الطاهر علي الوليد محرر عقود مساعد بمكتب السيد/محمد محمد خليفة.

مادة (3)

- يُنقل السيد/ محمد الأمين خليفة ميلاد محرر عقود محكمة استئناف الخمس للعمل محرر عقود محكمة استئناف مصراتة بناء على طلبه.

العدد (2)

رقم الصفحة 244

مادة (4)

- يُلغى قيد السيد/ صلاح محمد حميدين مختار محرر عقود بناء على طلبه.

مادة (5)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المستشار

محمود محمد الكيش

رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم

يعتمد

صلاح بشير المرغني

وزير العدل

الموافق: 15/ربيع الأول/1435 هـ.

اعتمد بتاريخ: 14/يناير/2014م.

قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (42) لسنة 2013 ميلادي

لجنة قيد محرري العقود

- بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محرري العقود وتعديله ولائحته التنفيذية.
- وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن، والمستندات المرفقة بها الدالة على توافر الشروط المطلوبة قانونا للقيد، وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 7/صفر/1435هجري. الموافق 10/ديسمبر/2013ميلادي.

قررت

مادة (1)

- يُقيد السيد /يحيى محمد عبد السلام محمد محرر عقود بمحكمة استئناف سبها.

مادة (2)

- يُلغى قيد السيدين الآتين اسميهما بمحكمة استئناف سبها بناء على طلبيهما وهما:-
 - 1- طارق نصر عبد السلام الدعيكي.
 - 2- عبد الجواد حماد الهادي حماد.

مادة (3)

- يُعمل بها القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المستشار

محمود محمد الكيش

رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم

يعتمد

صلاح بشير المرغني

وزير العدل

الموافق: 15/ربيع الأول/1435هـ.

اعتمد بتاريخ: 14/يناير/2014م.

سعر النسخة 1000 درهم
مطابع العدل